

12

RIGHTS
RADAR

Rights Radar©

اليمن: قتلى تحت التعذيب

تقرير حقوقي عن جرائم القتل تحت التعذيب

شباط/فبراير 2021





اليمن: قتلى تحت التعذيب

تقرير حقوقي عن جرائم القتل تحت التعذيب

شباط/فبراير 2021



اليمن: قتلى تحت التعذيب

تقرير حقوقي عن جرائم القتل تحت التعذيب

شباط/فبراير 2021



مقدمة

شكل انقلاب جماعة الحوثي واستيلائها على العاصمة صنعاء في تاريخ 21 أيلول/سبتمبر 2014 علامة فارقة في مجريات الأحداث في اليمن، وكان الانقلاب إيذاناً بتصاعد الدولة وانهيار السلطات في البلد، فقد تسلسلت الأحداث السلبية بعد الانقلاب بشكل متوال ومتسارع.

ولتعزيز سطوتها على مقاليد الحكم سارعت جماعة الحوثي بالاستيلاء على مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية وفرض ميليشياتها على جميع منشآت الدولة بغرض السيطرة والتحكم لفرض أمر واقع، وحرصاً على عدم انفجار الوضع وبرعاية الأمم المتحدة وقّع الفرقاء السياسيون في اليمن، بمن فيهم جماعة الحوثي على اتفاق السلم والشراكة، في دار الرئاسة اليمنية، في 22 أيلول/سبتمبر 2014.

استغلّ الحوثيون الوضع الهش الذي وصلت إليه الدولة، بتعاون مع القوات العسكرية الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح، حيث شكلوا معاً حلفاً سياسياً وعسكرياً، وقاموا بالاستيلاء على بعض المحافظات الشمالية، وفي تاريخ 19 كانون الثاني/يناير 2015 هاجمت مليشيا الحوثي منزل الرئيس هادي في العاصمة صنعاء، وحاصروا القصر الجمهوري، الذي كان يقيم فيه رئيس الوزراء، وفرضوا على رئيس الجمهورية الإقامة الجبرية.



وفي 6 شباط/فبراير من العام نفسه أعلن الحوثيون بياناً سموه الإعلان الدستوري، وفي ضوءه قاموا بإعلان حل البرلمان، وتمكين اللجنة الثورية بقيادة محمد علي الحوثي من قيادة البلاد، إلا أن الحليف الجديد للحوثيين، المؤتمر الشعبي العام، حزب الرئيس السابق صالح أعلن رفضه لحل البرلمان، وتماهى مع جماعة الحوثي في بقية بنود الإعلان، وفي تاريخ 21 شباط/فبراير 2015 تمكن الرئيس عبد ربه منصور هادي من الفرار إلى عدن وإعلانها عاصمة مؤقتة وإدارة البلاد منها. وشنّ الحوثيون حملة عسكرية لملاحقة الرئيس هادي، مدعومين بقوات عسكرية موالية للرئيس السابق صالح، واستولوا على أجزاء واسعة من محافظة عدن، مما اضطر الرئيس هادي لمغادرة مدينة عدن، متجها صوب سلطنة عمان ومنها إلى المملكة العربية السعودية، وفي فجر 26 آذار/مارس 2015 تم الإعلان عن بدء عملية عاصفة الحزم التي أطلقها التحالف من 10 دول تقوده السعودية وذلك لاستعادة الشرعية في البلد وإنهاء الانقلاب الحوثي. وبدأت العملية بقصف جوي كثيف على المواقع التابعة لجماعة الحوثي والقوات الموالية لصالح في مختلف محافظات اليمن، وعلى إثرها قامت جماعة الحوثي في مناطق سيطرتها باعتقال وإخفاء المئات من المواطنين ممن يؤيدون التحالف، حسب زعم الجماعة، والزجّ بهم إلى جانب المئات ممن اعتقلوا سابقاً من المعارضين لانقلاب جماعة الحوثي المسلحة على الدولة، وقد حولت جماعة الحوثي بيوت بعض المعارضين التي استولت عليها بعد الانقلاب وبعض مباني منظمات المجتمع المدني إلى سجون ومعتقلات سرية.

المناطق العسكرية بيدهم، تجمعت تلك الوحدات المتبقية من الجيش مع بعض الأفراد والقيادات العسكرية المؤيدة للشرعية والرافضة لانقلاب جماعة الحوثي في محافظة مأرب ومنطقة العبر التابعة لمحافظة حضرموت، وكانوا عامل صد كبير لمنع تقدم مليشيا الحوثي وقوات صالح نحو المناطق الشرقية من اليمن. وبمساعدة التحالف بقيادة السعودية أنشئت من هذه الوحدات نواة جيش جديد يدين بالولاء للشرعية الدستورية في اليمن ولكنه كان جيشاً برياً فقط، خالياً من القوات البحرية والجوية ويفتقر إلى السلاح الثقيل، سمي بالجيش الوطني اليمني، وانضمت إليه معظم فصائل ومكونات المقاومة الشعبية، الذين كانوا عبارة عن خليط من العسكريين والمدنيين، الذين حملوا السلاح للوقوف ضد انقلاب جماعة الحوثي المسلحة، وتمكن الجيش الوطني من بسط نفوذه على بعض المناطق اليمنية التي كانت قد استولت عليها سابقاً جماعة الحوثي وقوات الرئيس السابق صالح إلى جانب المناطق الشرقية من الجمهورية اليمنية.

كان للجيش اليمني على الرغم من ضعف تكويناته وتسليحه دور ملحوظ في تلك الأحداث، فقد انقسم الجيش اليمني بعد الاحتجاجات الشعبية المناهضة لحكم الرئيس السابق علي عبدالله صالح عام 2011، فيما عرف شعبياً بثورة فبراير، بين من أيد الثورة ضد نظام حكم الرئيس السابق صالح وبين من وقف مع نظامه وكانوا هم الأكثر عدداً وتسليحاً وتدريباً. وقد اندمج هذا الفصيل من الجيش مع مليشيا جماعة الحوثي بموافقة من الرئيس السابق صالح، وظهر هذا الاندماج جلياً بعد سيطرة الجماعة على العاصمة صنعاء في 21 أيلول/سبتمبر 2014.

قاد الرئيس عبد ربه منصور هادي في عام 2012 عملية هيكلية الجيش، التي أدت إلى مزيد من إضعاف وتشتت وحدات الجيش، الذي أعلن تأييده لاحتجاجات ثورة فبراير، ومعظم تلك الوحدات العسكرية أيضاً أعلنت رفضها لانقلاب جماعة الحوثي ومساندتها للشرعية، ومع اجتياح مليشيا الحوثي وقوات صالح للعاصمة صنعاء وبعض المحافظات وسقوط معظم

الشريك الأساس للسعودية في التحالف العربي لاستعادة المناطق والمدن المُطلّة على البحر الأحمر، وتمكنت تلك القوات من السيطرة على مدن الشريط الساحلي في منطقة ذباب بباب المندب حتى توقفت على تخوم مدينة الحديدة مطلع حزيران/يونيو 2018، بوساطة أممية انتهت بتوقيع اتفاقية ستوكهولم في 13 كانون الأول/ديسمبر 2018 بين الشرعية وجماعة الحوثي (أنصار الله).

بدعم من الإمارات العربية المتحدة برزت فصائل مسلحة تدين بالولاء لدولة الإمارات ولا تخضع بشكل كامل لقيادة وزارة الدفاع الشرعية، مشكلة من بعض الانفصاليين الداعين لانفصال جنوب اليمن وهي قوات ما يسمى الإسناد والدعم، التي اشتهرت باسم مكون منها، يطلق عليه الحزام الأمني، وقوات النخب الحضرية والشبوانية وسلمت تلك القوى العسكرية للمجلس الانتقالي الجنوبي الذي أعلن عن نفسه بتاريخ 11 أيار/مايو 2017 كيانا سياسيا يسعى نحو انفصال جنوب اليمن عن شماله، وساهمت دولة الإمارات في فرض المجلس الانتقالي كحاكم فعلي على محافظة عدن وبعض المحافظات الجنوبية.

الجيش الوطني، إلى جانب القوات الأمنية التي أنشئت لاحقا مارست صلاحياتها على مناطق نفوذها، ومنها إنشاء سجون ومعتقلات، رُج في تلك السجون بأسرى من مقاتلي جماعة الحوثي الذين تم أسرهم من جبهات القتال، إلى جانب مسجونين جنائيين بالإضافة إلى أفراد مدنيين تزعم السلطة الشرعية أنهم عناصر تخريبية تعمل لصالح جماعة الحوثي.

وخلال عام ونصف العام من بدء عاصفة الحزم في 26 آذار/مارس 2015 و إلى بداية شهر أيلول/سبتمبر 2016 تمكنت القوات الموالية للشرعية (جيش وطني، مقاومة شعبية، ومقاومة جنوبية) وبدعم جوي وبحري من التحالف العربي من إخراج الحوثيين من عدن وأجزاء واسعة من المحافظات الجنوبية (لحج، الضالع، شبوة، وأبين)، وتوقفت تلك القوات في حدود محافظة تعز ومحافظة البيضاء، كما تمكنت قوات أخرى موالية للشرعية من السيطرة على أجزاء واسعة من محافظتي مأرب والجوف.

وفي 7 كانون الثاني/يناير 2017 تحركت قوات مدعومة من التحالف وبالذات من دولة الإمارات



وبعد إعلان الإمارات انسحاب قواتها من اليمن في 8 شباط/فبراير 2020، أوكلت جميع السجون التي كانت تشرف عليها إلى قوات المجلس الانتقالي، حيث استخدمت قوات الإمارات ومن بعدها قوات المجلس الانتقالي السجون الرسمية التي كانت تتبع الدولة، بالإضافة إلى تحويل بعض المباني الحكومية إلى سجون ومعتقلات، وتضم تلك السجون معتقلين مدنيين من تيارات الإسلام السياسي، التي تكن لهم دولة الإمارات العدا، إضافة إلى بعض المعارضين السياسيين والعسكريين والناشطين ضد سياسة التشطير وضد إضعاف الحكومة الشرعية في مناطق الجنوب، التي تمارسها دولة الإمارات منذ العمليات الأولى لعاصفة الحزم، كما ضمت تلك السجون أيضا بعض العسكريين الذين وقعوا في الأسر أثناء عملية الانقلاب العسكري، الذي حدث في عدن، من قبل المجلس الانتقالي ضد الحكومة الشرعية بتاريخ 10 آب/أغسطس 2019.

بعد أن تصدع التحالف الذي كان قائما بين الرئيس السابق صالح وبين جماعة الحوثي، واتهام جماعة الحوثي لصالح بالخيانة ووصفهم له بالمليشيات، وكان هذا في آب/أغسطس 2017، وتطور الخلاف بينهما بشكل سريع إلى أن وصل إلى اشتباكات مسلحة في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، انتهت بقتل صالح في 3 كانون الأول/ديسمبر 2017، وانسحاب قائد حرسه وهو ابن شقيقه العميد طارق صالح، الذي أعادته الإمارات إلى المشهد العسكري ودعمته بصورة مطلقة ليعيد بناء قوات الحرس الجمهوري الموالية لصالح، باسم حراس الجمهورية وكونت منه عدة ألوية ومكنتهم من نصب معسكراتهم في مدينة المخا، على ساحل البحر الأحمر، بقيادة العميد طارق، وتلك القوات تدين بالولاء المطلق للإمارات ولا تعترف بالرئيس هادي.

وفي سبيل السيطرة المطلقة على الساحل الغربي وحدت الإمارات الفصائل العسكرية التي تقاتل في الساحل الغربي (قوات العمالقة، قوات ألوية تهامة، ألوية حراس الجمهورية) في كيان عسكري واحد يسمى القوات المشتركة ويدين لها بالولاء تحت قيادة العميد طارق صالح، وتسير القوات المشتركة على نفس العقيدة الأمنية الإماراتية، فأنشأت السجون والمعتقلات في مناطق سيطرتها وزجت بالمدنيين المعارضين للسياسة التشطيرية لدولة الإمارات التي تمارسها في اليمن وأيضا اعتقال بعض الناشطين من التيار السياسي الإسلامي، بالإضافة إلى بعض العسكريين من القوات المشتركة الذين يشكون بولائهم وبالذات من القوات التهامية.

وقد استغل تنظيم القاعدة حالة الفوضى التي أعقبت الانقلاب وتدخل التحالف العربي عسكريا فاستولى على عدة مناطق في اليمن وفرض حكمه على تلك المناطق كمدينة المكلا وبعض مديريات محافظة شبوة والبيضاء.

في شهر نيسان/أبريل 2016 استطاعت قوات موالية للشرعية ومدعومة من التحالف من استعادة مدينة المكلا، وفي عام 2017 استطاعت قوات موالية للتحالف من إزاحة مسلحي القاعدة من معظم المناطق التي كانوا مسيطرين عليها في محافظتي شبوة وأبين، وتقلص نفوذ القاعدة بشكل كبير وصار محدودا في مناطق صغيرة من محافظة البيضاء.

وتنظيم القاعدة مثل غيره من التنظيمات والفصائل المسلحة، يعمل على ترسيخ سلطته في المناطق التي استولى عليها، حيث أنشأ عدة سجون ومعتقلات في مناطق نفوذه ليعتقل خصومه ومن يراهم أعداء له أو يشك في ولائهم ويظن أنهم عملاء لأعدائه.

خلال 6 سنوات من الحروب والصراعات وجدت عدة أطراف تمتلك السلاح وتسيطر على بقعة جغرافية من الأرض وترى لنفسها الحق في إنشاء السجون والمعتقلات والزج بالمعارضين لها ومن يختلفون معها إلى غياهب تلك السجون وممارسة أشنع أنواع التعذيب والقهر على المعتقلين والمسجونين لديها، دون خوف من حسيب أو رقيب، خصوصاً مع ضعف الدولة وغيابها.

لقد قُتل معتقلون من شدة التعذيب وقساوته، وجميع أطراف الصراع في اليمن شاركت في تعذيب معتقليها، وكان لكل طرف نصيب ممن قُتل تحت التعذيب ولكن بنسب متفاوتة.

ورغم الظروف الصعبة والمخاطر الأمنية التي تكتنف العمل الحقوقي في الميدان سعت منظمة رايتس رادار عبر راصديها الموجودين في معظم المحافظات اليمنية إلى رصد وتوثيق جرائم القتل تحت التعذيب داخل السجون التي مورست من جميع الأطراف، خلال الفترة الزمنية من أيلول/سبتمبر 2014 وحتى كانون الثاني/ديسمبر 2020، والتي تضمنها هذا التقرير، لتعرض على المجتمع المحلي والدولي والرأي العام عموماً، حتى لا تضيق حقوق الضحايا أو يفلت الجناة من العقاب، مع العلم أن هذا التقرير لا يشمل جميع حالات القتل تحت التعذيب، خلال فترة الرصد، فالتقرير يشمل فقط الحالات التي تمكنت المنظمة من الوصول إليها واستطاعت رصدها وتوثيقها.

المخلص التنفيذي

استهل التقرير بمقدمة كان لا بد منها لمعرفة تسلسل الأحداث في اليمن، خلال فترة التقرير الواقعة ما بين أيلول/سبتمبر 2014 وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2020، ولمعرفة خلفية وأسباب تشكل الأطراف المتصارعة في اليمن، التي مارست الانتهاكات وتضمنها هذا التقرير.



حيث ارتكبت 205 حالة قتل تحت التعذيب. وفي المرتبة الثانية جاءت التشكيلات المسلحة المدعومة من دولة الإمارات، ويقصد بها التشكيلات العسكرية والوحدات الأمنية التي تم تشكيلها وإنشاؤها خارج إطار وزارتي الدفاع والداخلية في الحكومة الشرعية، ولا تخضع لقرارات وتوجيهات الحكومة والرئيس هادي، والمدعومة من دولة الإمارات، وهي (قوات الحزام الأمني، قوات النخب الحضرية والشبوانية وتتبع المجلس الانتقالي، حراس الجمهورية، ألوية العمالققة، وكتائب أبو العباس) وقد ارتكبت 55 حالة قتل تحت التعذيب. وفي المرتبة الثالثة يأتي تنظيم القاعدة، حيث ارتكبت 7 حالات قتل تحت التعذيب. أما في المرتبة الرابعة فقد جاءت سلطات الحكومة الشرعية، حيث ارتكبت 4 حالات قتل تحت التعذيب. أما من حيث النطاق الجغرافي للقتل تحت التعذيب، داخل السجون: فقد جاءت محافظة الحديدة في المرتبة الأولى، حيث وقع فيها 43 حالة قتل تحت التعذيب، ثم أمانة العاصمة في المرتبة الثانية 38 حالة قتل تحت التعذيب، في المرتبة الثالثة محافظة عدن، ففيها وقعت 33 حالة قتل تحت التعذيب، وفي المرتبة الرابعة محافظة إب، وقعت فيها 32 حالة قتل تحت التعذيب، ثم بقية المحافظات، كما هي موضحة ومفصلة في الشكل رقم (2).

أما من حيث النوع الاجتماعي للقتل تحت التعذيب داخل السجون: فقد كان للرجال النصيب الأكبر 258 حالة قتل تحت التعذيب، ثم الأطفال 10 حالات، ثم النساء 3 حالات قتل تحت التعذيب، وفقاً للشكل رقم (3).

أورد التقرير 16 حالة من وقائع وحالات القتل تحت التعذيب داخل السجون والمعتقلات.

- كما تضمن التقرير تعريف التعذيب وأهدافه وآثاره، حيث عرف التعذيب وفقاً لما عرفته المادة الأولى من اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984.
- وأشار التقرير إلى المنهجية التي اتبعتها المنظمة في إعداد هذا التقرير وفقاً للمعايير الدولية، المعمول بها في المنظمات الدولية والمحلية، وذلك بالتحقق والاستقصاء من صحة ومصداقية المعلومات والبيانات وإجراء مقابلات مع الشهود ومع أقرباء الضحايا وجمع البيانات وتقارير طبية وغيرها.
- كما أوضح التقرير التكييف القانوني للانتهاكات المتعلقة بالقتل تحت التعذيب داخل السجون والمعتقلات، والإهمال الطبي المتعمد داخل السجون، الذي يفضي إلى موت المعتقلين، وتوصيف تلك الانتهاكات وفقاً للقوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ووفقاً للتوصيف القانوني في الدستور والقوانين اليمنية.
- كما تطرق التقرير إلى أساليب وطرق التعذيب التي استُخدمت داخل السجون والمعتقلات، نتج عنها قتل معتقلين.

- وكون القتل تحت التعذيب، موضوع التقرير، فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة أقسام رئيسية، حيث تضمن التقرير 3 أنواع من القتل، هي:

 1. القتل تحت التعذيب داخل السجون.
 2. القتل بالإهمال الطبي المتعمد داخل السجون.
 3. وفاة المعتقلين بعد الإفراج عنهم، بفترة وجيزة نتيجة التعذيب داخل السجون أو الإهمال الطبي المتعمد.

النوع الأول (القتل تحت التعذيب داخل السجون):

- بلغت حالات هذا النوع من الانتهاكات 271 حالة قتل تحت التعذيب داخل السجون، وهي ما تمكنت المنظمة من توثيقه ورصده، وتتوزع بين الأطراف المنتهكة بحسب الشكل رقم (1).
- مليشيا جماعة الحوثي جاءت في المرتبة الأولى،

• النوع الثاني (القتل داخل السجن بسبب الإهمال الطبي المتعمد):

- بلغ عدد الضحايا في هذا النوع من الانتهاكات 28 حالة قتل بالإهمال الطبي المتعمد داخل السجن، توزعت بين جهتين فقط، 25 حالة ارتكبتها مليشيا الحوثي، و 3 حالات ارتكبتها التشكيلات المسلحة المدعومة من دولة الإمارات.
- أما من حيث النطاق الجغرافي للقتل داخل السجن بسبب الإهمال الطبي المتعمد: فقد جاءت أمانة العاصمة صنعاء في المرتبة الأولى، حيث وقعت فيها 8 حالات، ثم محافظة إب 4 حالات، ثم محافظتا عدن وعمران 3 حالات لكل منهما، ثم بقية المحافظات، وفقاً للشكل رقم (5).

- كما أن الشكل رقم (6) يوضح هذا النوع من الانتهاكات، بحسب الفئة العمرية، والشكل رقم (7) يوضح هذا النوع من الانتهاكات، بحسب العام الذي وقعت فيه. أورد التقرير 5 وقائع وحالات للقتل بالإهمال الطبي المتعمد داخل السجن. النوع الثالث من الانتهاكات التي تضمنها التقرير (وفاة المعتقلين بعد الإفراج عنهم بفترة وجيزة بسبب التعذيب أو الإهمال الطبي المتعمد): بلغ هذا النوع من الانتهاكات 35 حالة وفاة، وهي ما تمكنت المنظمة من رصدها وتوثيقها، وتوزعت على جهتين فقط، هما جماعة الحوثي 33 حالة، والتشكيلات المسلحة المدعومة من دولة الإمارات حالتان. أما من حيث النطاق الجغرافي لوفاة المعتقلين بعد الإفراج عنهم بفترة وجيزة: فقد جاءت أمانة العاصمة في المرتبة الأولى، حيث وقعت فيها 9 حالات، تلتها محافظتا تعز وإب، 6 حالات لكل منهما، ثم محافظة عمران 4 حالات، ثم بقية المحافظات، وفقاً للشكل رقم (9). كما أورد التقرير 9 وقائع وحالات وفاة معتقلين بعد الإفراج عنهم بفترة وجيزة. واختتم التقرير بتوصيات موجهة إلى أطراف الصراع في اليمن، وإلى منظمة الأمم المتحدة، وإلى المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بحقوق الإنسان، وإلى المعتقلين المفرج عنهم وأهالي وذوي الضحايا الذين قتلوا تحت التعذيب، داخل السجن.



35

حالات وفيات
المعتقلين المدنيين
بعد الإفراج عنهم
بحسب الجهة
المتسببة



28

حالات القتل نتيجة
الإهمال الطبي
المتعمد داخل
السجون خلال فترة
التقرير بحسب الجهة
المتسببة



271

حالة قتل تحت التعذيب
داخل السجن موزعة
بين الأطراف المتصارعة

منهجية التقرير:

يُعدّ هذا التقرير عن القتل تحت التعذيب داخل المعتقلات والإهمال الطبي المتعمد الذي كان سبباً في وفاة بعض المعتقلين داخل السجون في اليمن من أهم التقارير النوعية المتخصصة، إذ يسلط الضوء على بشاعة فعل القتل تحت التعذيب الذي يتعرض له الضحايا داخل المعتقلات وأثناء الاختفاء القسري في معتقلات وسجون أطراف النزاع في اليمن، خلال الفترة الزمنية للتقرير، الممتدة من أيلول/سبتمبر 2014 وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2020.

المنظمة سلكت في إعداد هذا التقرير المنهجية المتبعة في مختلف المنظمات الحقوقية الدولية في العالم، حيث مرّ إعداد التقرير بعدة خطوات..

- **الخطوة الأولى:** تواجد فريق الرصد والتوثيق الميداني التابع لمنظمة رايتس رادار لحقوق الإنسان في 19 محافظة يمنية والتنسيق مع شركائها من المنظمات الحقوقية العاملة في الساحة اليمنية، أعقب ذلك قيام الفريق بالرصد والتوثيق لحالات القتل تحت التعذيب داخل السجون المختلفة، وكذلك حالات الموت بعد الخروج من السجن بفترة قصيرة، وكذلك حالات الإهمال الطبي المتعمد الذي أدى إلى وفاة بعض المعتقلين داخل السجون، بعد ذلك تم التحقق والاستقصاء من صحة ومصداقية المعلومات والبيانات التي تم رصدها وجمعها والتوصل إليها، وجمع وثائق وأدلة تثبت صحة وقوعها، من تقارير طبية وشهادات وفاة ووثائق رسمية وغير رسمية وإجراء مقابلات مع بعض أقرباء الضحايا الذين قتلوا تحت التعذيب أو الذين توفوا بعد الإفراج عنهم متأثرين بالتعذيب الذي تعرضوا له داخل المعتقلات، أو الذين توفوا داخل المعتقلات والسجون بسبب الإهمال الطبي المتعمد ومقابلات مع شهود على وقائع الانتهاكات التي تضمنها التقرير.
- **الخطوة الثانية:** تشكيل فريق متخصص لتحليل ودراسة ما توصل إليه فريق الرصد والتوثيق من معلومات وبيانات والتأكد من صحتها وسلامتها وأدلة وقوعها ومطابقتها للمعايير القانونية والدولية، المتعارف عليها في مثل هذه الانتهاكات، ثم وضعها في شكل قاعدة بيانات، ومن ثم فرزها وتحليلها وفق الموضوعات الأساسية التي شملها التقرير.
- **الخطوة الثالثة:** تحرير موضوعات التقرير ومراجعتها من قبل حقوقيين متخصصين، ثم إخراجها النهائي بالصورة التي هو عليها.

الإطار القانوني

تعد جرائم التعذيب من أفظع وأبشع الانتهاكات التي يرتكبها الإنسان ضد أخيه الإنسان، كونها تفقد الضحية آدميته وكرامته وإنسانيته وحقه في الحياة، وقد أجمعت القوانين المحلية والمواثيق والمعاهدات الدولية على حظرها والعمل على الحد منها من خلال تجريمها ومساءلة القائمين عليها والأمريين والمتسببين في ارتكابها واعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، لا تسقط بالتقادم، كونها أصبحت ظاهرة تستخدم بشكل ممنهج ومنظم في الدول والأنظمة المستبدة التي تحاول فرض سلطتها بالقوة وقمع مناوتها.

وقد تعرض المعتقلون والمخفيون قسراً في اليمن لأبشع أنواع التعذيب والذي غالباً ما ينتج عنه القتل تحت التعذيب والعاهات المستديمة التي يتعرض لها الضحية، وكذلك الإهمال الطبي المتعمد ومنع الأدوية عن المعتقل، مما يؤدي إلى تدهور حالته الصحية التي تفضي إلى وفاة الضحية داخل السجن.

إن القتل تحت التعذيب في المعتقلات والسجون جريمة تعاقب عليها القوانين المحلية والدولية وهي من الجرائم التي لا تسقط بالتقادم، كما أن الإهمال الطبي المتعمد الذي ينتج عنه وفاة الضحية تعد جريمة وانتهاكاً صارخاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، الذي جاء في المادة (5)

منه "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة اللا إنسانية أو العقوبة القاسية، الحاطة بالكرامة".

وكذلك جاء في نص المادة (7) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 وكذا القواعد النموذجية لمعاملة السجناء 1955، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حماية الأشخاص من التعرض الجسدي وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللا إنسانية المهينة لعام 1975، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللا إنسانية والقاسية لعام 1984، ومجموعة مبادئ الاحتجاز لعام 1988، والمبادئ الأساسية لمعاملة السجناء الصادر في عام 1990.

كما أن القتل تحت التعذيب يُعد من جرائم الحرب التي صنفها القانون الدولي في الفقرة (أ) من الجرائم ضد الإنسانية المنصوص عليها ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وفقاً للمادة (7) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، تحت مسمى جرائم الحرب الفقرة (أ) الانتهاكات الجسيمة لاتفاقية جنيف الصادرة في 12 أغسطس 1949، المتعلقة بحماية الأشخاص من أفعال عدة مجرّمة، منها الفقرة (2) التعذيب أو المعاملة اللا إنسانية.



الجمهورية اليمنية أحد أعضاء المجتمع الدولي، أكد دستورها في المادة (6) منه العمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة.

كما أن الجمهورية اليمنية طرف في عدة اتفاقيات تتعلق بالقانون الدولي الإنساني، منها اتفاقية مناهضة التعذيب، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الإخفاء القسري.

وكون الجمهورية اليمنية قد صادقت على تلك الاتفاقيات والمعاهدات والصكوك الدولية المتعلقة باحترام مبادئ حقوق الإنسان بشكل عام والقانون الدولي الإنساني (قانون الحرب) وقواعد القانون الدولي العرفي، فإنها ملزمة باحترام تلك الاتفاقيات الدولية وتطبيقها.

وهو ما يتوجب على جميع الأطراف المتصارعة في اليمن، بما فيها الجماعات المسلحة غير النظامية الالتزام بما ورد من مبادئ متعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام وباتفاقية مناهضة التعذيب بشكل خاص.

وفي ضوء تلك المعاهدات والاتفاقيات والإعلان العالمي لحقوق الإنسان بشكل عام وقبلها أحكام الدستور والقوانين اليمنية، المتعلقة بحظر التعذيب بشكل خاص والمتعلقة بالحقوق والحريات بشكل عام قمنا بالتكليف والتوصيف القانوني للانتهاكات المتضمنة في هذا التقرير، المتعلقة بالقتل تحت التعذيب والإهمال الطبي المتعمد الذي تسبب في وفاة بعض المعتقلين داخل السجون المختلفة، التي ارتكبتها الأطراف المتصارعة في اليمن.

معنوياً وحظرت القسر على الاعتراف، وجاءت الفقرة (هـ) من نفس المادة وجعلت جريمة التعذيب الجسدي جريمة لا تسقط بالتقادم، حيث تقول تلك الفقرة "يحدد القانون عقاب من يخالف أي فقرة من فقرات هذه المادة، كما يحدد التعويض المناسب عن الأضرار التي قد تلحق بالشخص جراء المخالفة، ويعتبر التعذيب الجسدي جريمة لا تسقط بالتقادم، يعاقب عليها كل من يمارسها أو يأمر بها أو يشارك فيها".

وجاءت نصوص قانون العقوبات اليمني رقم (12) لعام 1994 مؤكدة أيضاً على حظر التعذيب، وخصص له فرعاً تحت عنوان (إساءات استعمال الوظيفة)، حيث قضت المادة (166) من قانون العقوبات اليمني على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات كل موظف عام عذب أثناء تادية وظيفته أو استعمل القوة أو التهديد بنفسه أو بواسطة غيره مع متهم أو شاهد أو خبير لحمله على الاعتراف بجريمة أو على الإدلاء بأقوال أو معلومات في شأنها، وذلك دون إخلال بحق المجني عليه في القصاص أو الدية أو الأرش.

كما أكد ذلك قانون الإجراءات الجزائية رقم (13) لسنة 1994 في المادة (6) منه على حظر التعذيب، حيث قضت تلك المادة بما نصه "يحظر تعذيب المتهم أو معاملته بطريقة غير إنسانية أو إيذاؤه بدنياً أو معنوياً لقصره على الاعتراف ... إلخ".

القانون رقم (48) لسنة 1991 بشأن تنظيم السجون أفرد الفصل الخامس منه تحت عنوان (الرعاية الصحية للمسجونين)، والمادة (23) منه تقول "يجب على إدارة السجن أن تهتم بمراعاة الصحة العامة داخل السجن وتتولى علاج السجناء وتوفير الرعاية الصحية والوقائية لهم وتعيين أطباء متخصصين، بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة"، كما اعتبرت المادة (24) من نفس القانون أن إرشادات وملاحظات الأطباء في الجوانب الصحية والوقائية والعلاجية والغذائية للمسجونين ملزمة لإدارة السجن.

التعذيب

تعريف التعذيب:

- وفقاً لاتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984: في المادة الأولى منها، عرف التعذيب بأنه: أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما، بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه هو أو شخص ثالث أو تخويله أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث، أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب، يقوم على التمييز أيضاً كان نوعه، أو يحرص عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية.

وهذا التعريف يحظى بالإجماع.

- أما التعريف الدولي للتعذيب: هو تسبب مقصود لمعاناة جسدية أو نفسية بشكل منظم أو عفوي، على يد شخص واحد أو أكثر، يفعلون لوحدهم أو بأوامر من سلطة ما، من أجل إجبار شخص آخر لتزويدهم بمعلومات أو شهادات أو أي شيء آخر.



أهداف التعذيب:

يمكن استخلاص أهداف التعذيب على النحو الآتي:

1. الحصول على المعلومة: إن أهم هدف لاستخدام التعذيب هو الحصول على معلومات تتعلق بالأمور الجنائية أو السياسية أو العسكرية أو غيرها من الأمور.
2. الترهيب: ويهدف إلى نشر الرعب وترهيب الآخرين، من خلال جعل أساليب التعذيب معروفة لدى الجمهور ومن ثم منعهم من القيام بأي عمل أو فعل لا تقبله السلطة الحاكمة.
3. تحطيم الضحية وتكسير معنوياته: وهذه الطريقة تستعمل لتوليد الرعب والشعور بعدم القدرة وتحطيم نفسيات الضحية.
4. التلقين: والهدف هنا إقناع المعتقل بالتخلي عن أفكاره واتجاهاته السابقة وتبني أفكار واتجاهات جديدة مقبولة لدى السجان، والهدف النهائي لذلك هو تغيير الولاء، كما يحدث في عملية غسل الدماغ.

أثار التعذيب:

1. الأثار الجسدية للتعذيب: هناك أثار جسدية عديدة، مثل النوبات والصداع وآلام العضلات والعظام والقدم وفقدان السمع والشلل الكلي أو الجزئي وفقدان البصر أو ضعفه وآلام الأسنان وآلام البطن وأمراض القلب والأوعية الدموية وإصابات الجهاز التنفسي والعصبي.
2. الأثار النفسية للتعذيب: تكمن في صعوبة التركيز وكثرة الكوابيس والأرق والهلوسة وفقدان الذاكرة والشعور بالتعب والإرهاق المستمر والإحباط النفسي والقلق المستمر والاكتئاب وضعف القدرة الجنسية، والعدوانية تجاه المجتمع والمخاوف المرضية، بالإضافة إلى بعض الاضطرابات والمشاكل النفسية الأخرى.

أساليب وطرق التعذيب:

البصر، جعل المعتقل في وضع معين لفترات طويلة، مثل أن يبقى قائماً أو في وضع القرفصاء.

وأصناف تعذيب أخرى متنوعة وخطرة، أفضت إلى موت الضحية تحت التعذيب، وبعضها أدت إلى موت الضحية بعد إطلاق سراحه بفترة قصيرة، ومن أساليب التعذيب والتي قد تؤدي إلى الوفاة الإهمال الطبي المتعمد لبعض المعتقلين المرضى ومنع الأدوية والعلاج عنهم، مما يؤدي إلى تدهور حالتهم الصحية وتفضي إلى الموت.

وقد ذكر بعض المعتقلين المفرج عنهم بعض أساليب التعذيب التي تعرضوا لها أو شاهدوها داخل المعتقلات والسجون، منهم المعتقل المفرج عنه من سجون جماعة الحوثيين الدكتور عبد القادر الجنيد في شهادته التي أدلى بها كشاهد حي على جرائم التعذيب وأساليبها في ندوة أقامها مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، بعنوان (التعذيب جريمة العصر)، وقد أقيمت الندوة عبر تقنية الاتصال المرئي المباشر في يوم 26 حزيران/يونيو 2020، في ذكرى اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب.

وتلك الأساليب والطرق نتج عنها قتل بعض المعتقلين. وقد تنوع ذلك القتل ما بين قتل داخل السجون بسبب التعذيب، أو القتل بسبب الإهمال الطبي المتعمد، وهو نوع من التعذيب للمعتقل داخل السجون، أو الموت بعد الإفراج عن المعتقل بفترة وجيزة، ناتج عن التعذيب أو الإهمال الطبي المتعمد الذي مورس ضد الضحية داخل السجن.

وحول الظروف الصحية التي يتعرض لها المعتقلون في السجون وتؤدي إلى إصابتهم بعدة

يتعرض المعتقلون والمخفيون قسراً في السجون والمعتقلات المختلفة التابعة للأطراف المتصارعة في اليمن للتعذيب الجسدي والنفسي، وبخاصة في فترة الاختفاء القسري وأثناء التحقيق مع الضحايا، لإجبارهم تحت التعذيب بالإدلاء بمعلومات وانتزاع إقرارات منهم، بما يطلبه منهم المحققون.

تنوعت أساليب التعذيب وتعددت بل ابتكر الجلادون طرقاً وأساليب جديدة في التعذيب، إلا أن أهم أساليب التعذيب وفقاً لشهادات معتقلين أطلق سراحهم تنوعت ما بين الضرب بالسياط والأسلاك الكهربائية أو الأدوات الغليظة، الوحز بالأدوات الحادة، غرز الإبر أو الدبابيس تحت الأظافر وفي منطقة الركبة وفي الأنف، سحل المعتقل من رجليه وهو مثبت من يديه، مما يتسبب في تمزيق الأعصاب والإصابة بالشلل، إجبار المعتقل على شرب مياه الصرف الصحي، التعليق من اليدين لأيام وليال، الصعق بالكهرباء، وضع المعتقل في برميل ماء ووصله بالكهرباء، نزع أظافر اليدين والرجلين، الكي بالنار في أماكن متفرقة من الجسم، تعرية المعتقل في أيام البرد القارس ورشه بالماء البارد طوال الليل، المنع من الطعام والشراب لفترات طويلة، حبس المعتقلين في خزانات مياه فارغة أيام الحر الشديد، التهديد بالتصفية وإيهاهم بإعدامهم رماً بالرصاص.

وهناك حالات تم قتلها رماً بالرصاص داخل المعتقل، التحرش والاعتداء الجنسي، الضرب المبرح في جميع أجزاء الجسم إلى حد إصابة الضحية بالشلل الكلي وفقدان الذاكرة، التعليق من الأرجل لساعات طويلة، وضع المعتقل في زنازين انفرادية مظلمة لأسابيع وأشهر، مما ينتج عنه ضعف وفقدان

أمراض وبعض المعتقلين قد يموتون بسبب تلك الأمراض سواء داخل المعتقل أو بعد إطلاق سراحهم بفترة وجيزة نتيجة مضاعفات تلك الأمراض، سألنا الطبيب (ح.ع) وهو طبيب مختص يعمل في مستشفى حكومي يقع في مناطق سيطرة جماعة الحوثي وعالج عدداً من نزلاء سجن جهاز الأمن السياسي والمخابرات التابع للجماعة عندما كانت تأتي بهم أطقم عسكرية تتبع الجهاز إلى المستشفى الذي يعمل فيه، فأفاد الطبيب قائلاً:

- احتجاز المعتقل في غرفة مغلقة له مخاطر كبيرة على الصحة وبالذات إمكانية الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي كالسل الرئوي وحاليا وباء كورونا ويؤدي ذلك إلى انتقال تلك الأمراض بسهولة نظراً لاكتظاظ الغرف وازدحامها بسبب كثرة المحتجزين فيها.
- غالباً ما يكون العلاج الطبي داخل السجون غير كافٍ، حيث يتم تأخير العلاج أو منعه أو حجبه بشكل متعمد، كما لا يُعطى السجناء عند فحصهم عادةً إلا مسكنات للألم التي لا تستلزم وصفة طبية ودون أي متابعة طبية، نتيجة لذلك، يتعرض المعتقلون للفشل الكلوي بسبب عدم تلقيهم المعالجة الصحية اللازمة واستخدامهم المهدئات والمسكنات لفترات طويلة، علاوة على ذلك لا يسمح للسجناء بالذهاب إلى دورات المياه مما يتسبب باحتقان البول وهو ما يؤدي إلى ترسب الحصوات في الكليتين.
- إن بقاء المحتجز داخل غرف معتمة دون التعرض للشمس يتسبب بفقدان فيتامين (د) الذي يسبب في نقص حاد لدور الجهاز المناعي وزيادة فرص الإصابة بالعديد من المشاكل الصحية، كما يتسبب بهشاشة العظام.
- ويساهم بشكل كبير عدم وجود الغذاء المتوازن، مما يجعل صحة المحتجز عرضة للخطر وقد يكون تعريض صحة المحتجز للخطر كوسيلة لانتزاع الاعتراف والضغط عليه من أجل الحصول على المعلومات التي يطلبونها وهو أسلوب جرت العادة والعمل به لدى الأجهزة الأمنية القمعية.
- الضغط النفسي على المحتجز لفترات طويلة يستخدم كوسيلة للتعذيب قد يسبب الوفاة في حالات الإصابة بأمراض الجهاز الدوري ويؤدي إلى هبوط عضلات القلب وارتفاع ضغط الدم.



أولاً:

القتل تحت التعذيب داخل السجون

يعد القتل تحت التعذيب داخل السجون والمعتقلات المختلفة التابعة لأطراف الصراع في اليمن الانتهاك الأبرز والأكثر عدداً لنوعية قتل المعتقلين داخل السجون، حيث بلغ ما تم رصده وتوثيقه من قبل المنظمة، من الحالات التي استطاعت المنظمة الوصول إليها 271 حالة قتل تحت التعذيب داخل السجون، موزعة بين الأطراف المتصارعة في اليمن.



271

حالة قتل تحت التعذيب داخل
السجون موزعة بين الأطراف
المتصارعة

1. في المرتبة الأولى:

جاءت جماعة الحوثي، حيث ارتكبت 205 حالة قتل تحت التعذيب في المحافظات الواقعة تحت سيطرتها.

2. في المرتبة الثانية:

تشكيلات مسلحة مدعومة من دولة الإمارات، يقصد بها التشكيلات العسكرية والوحدات الأمنية التي تم تشكيلها وإنشائها خارج إطار وزارتي الدفاع والداخلية في الحكومة الشرعية ولا تخضع لقرارات وتوجيهات الحكومة والرئيس هادي، ومدعومة من دولة الإمارات، وهي الفصائل المسلحة التالية (قوات الحزام الأمني، قوات النخب الحزمية والشبوانية وتتبع المجلس الانتقالي، حراس الجمهورية، ألوية العمالقة، وكتائب أبي العباس)، وهذه الفصائل والتشكيلات العسكرية ارتكبت 55 حالة قتل تحت التعذيب في المحافظات الواقعة تحت سيطرتها.

منها 41 حالة قتل تحت التعذيب، قامت بها تشكيلات مسلحة تتبع المجلس الانتقالي، و 14 حالة قتل قامت بها ألوية العمالقة وكتائب أبي العباس.

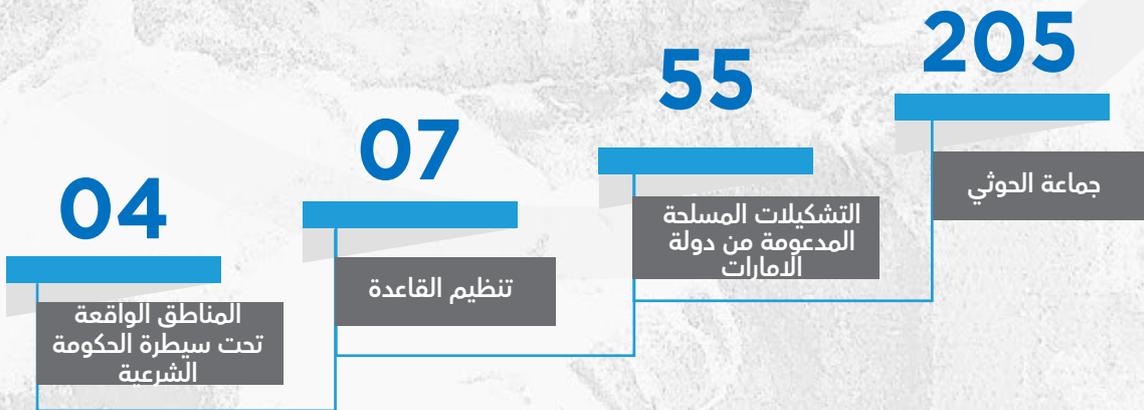
3. في المرتبة الثالثة:

جاء تنظيم القاعدة، حيث ارتكبت عناصره 7 حالات قتل تحت التعذيب.

وفي المرتبة الرابعة: حالات القتل تحت التعذيب في المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحكومة الشرعية، وهي 4 حالات قتل.

الشكل رقم (1)

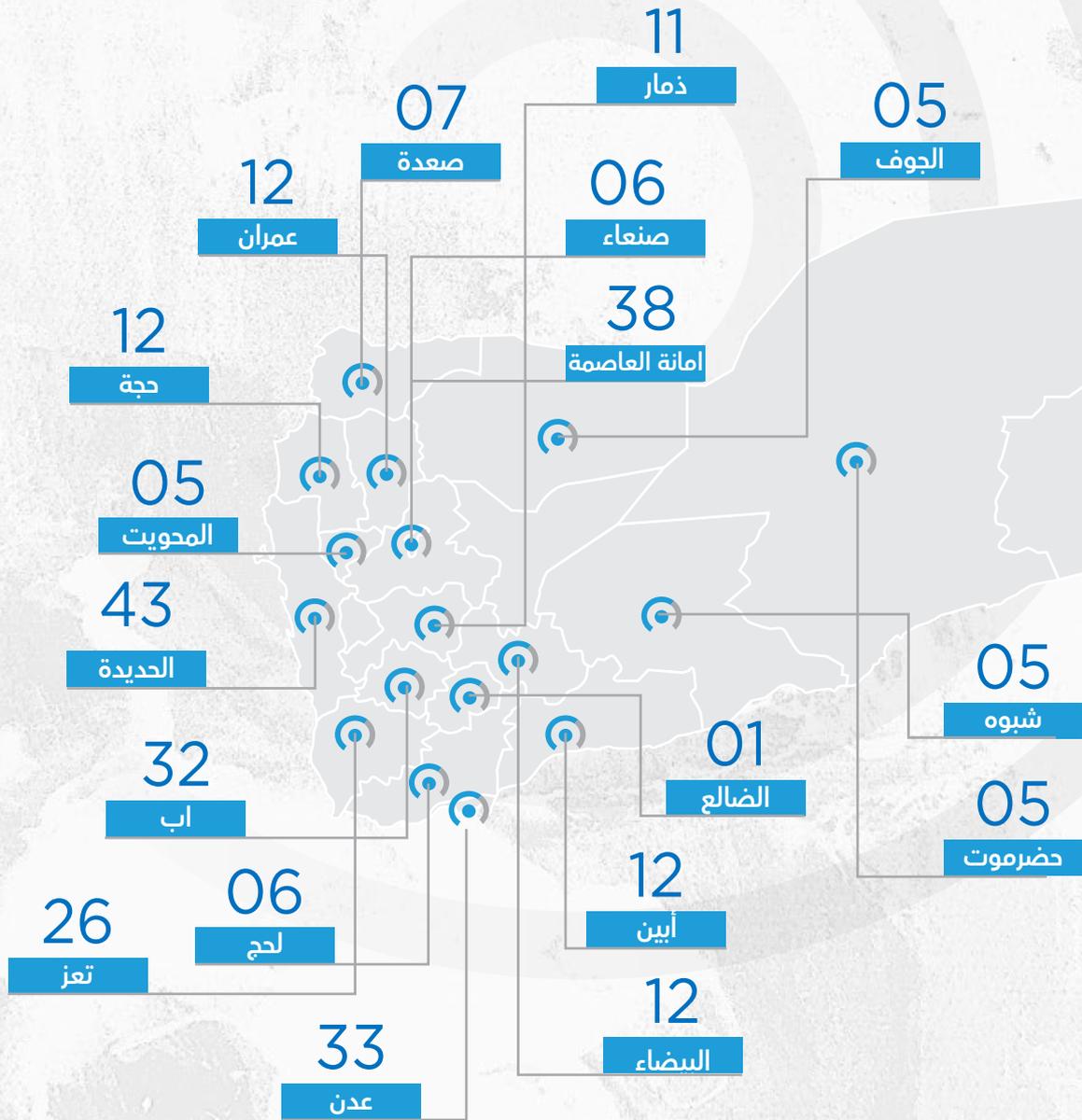
عدد حالات القتل تحت التعذيب
داخل السجون خلال فترة التقرير
بحسب الجهات المنتهكة



القتل تحت التعذيب داخل السجون

أما توزيع الانتهاكات بحسب النطاق الجغرافي: فقد كان ضحايا القتل تحت التعذيب في المعتقلات الواقعة في المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثي، ثم المناطق الواقعة تحت سيطرة تشكيلات مسلحة مدعومة من دولة الإمارات، ثم المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة الشرعية.

الشكل رقم (2)



في المرتبة الأولى: محافظة الحديدة، بمركزها مدينة الحديدة وبعض مديرياتها الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي، بواقع 43 حالة قتل تحت التعذيب.
 تلتها في المرتبة الثانية: أمانة العاصمة صنعاء 38 حالة قتل تحت التعذيب.
 في المرتبة الثالثة: محافظة عدن 33 حالة قتل تحت التعذيب.
 في المرتبة الرابعة: محافظة إب 32 حالة قتل تحت التعذيب.
 وفي المرتبة الخامسة: محافظة تعز 26 حالة قتل تحت التعذيب.

القتلى تحت التعذيب من حيث النوع الاجتماعي:

- القتلى من الرجال هم العدد الأكبر 258 حالة قتل تحت التعذيب من إجمالي الحالات التي تم رصدها وتوثيقها في التقرير.
- الأطفال الذين قتلوا تحت التعذيب بلغ عددهم 10 حالات قتل تحت التعذيب.
- أما النساء فقد تم رصد 3 حالات قتل تحت التعذيب.

الشكل رقم (3)



بلغ ما تم رصده وتوثيقه من قبل المنظمة من الحالات التي استطاعت المنظمة الوصول إليها عدد (271) حالة قتل تحت التعذيب داخل السجون موزعة بين الأطراف المتصارعة في اليمن

وقائع وحالات.. قتلى تحت التعذيب داخل السجون





1. الضحية: محمد محمود مسعد العماد.

العمر: 28 سنة.

الحالة الاجتماعية: متزوج.

المهنة: جندي.

المنطقة: محافظة حجة.

في يوم الجمعة 20 نيسان/إبريل 2018، بعد خطبة الجمعة قامت عناصر حوثية بترديد الصرخة، حسب طقوسهم، فاعترض محمد محمود مسعد العماد على ترديد شعار الصرخة في الجامع، وفي عصر ذلك اليوم تم اختطافه واقتياده إلى سجن الأمن السياسي في مدينة حجة، ومنعوا عنه الزيارة أو التواصل بأهله. وبعد سبعة أيام وتحديداً في يوم 27 نيسان/إبريل 2018 تم إبلاغ أسرته بوفاته، زاعمين أنه شنق نفسه وانتحر، وعند استلام جثته من قبل والده وجد فيه كسرا في يده اليمنى وآثار تعذيب في ذراعه اليسرى وبقيّة جسده.

2. الضحية: علي محمد عبده جميل.

العمر: 42 سنة.

الحالة الاجتماعية: متزوج.

المهنة: سمكري سيارات.

المنطقة: أمانة العاصمة صنعاء.

في يوم الجمعة 31 آب/أغسطس 2018 وأثناء ما كان علي محمد عبده جميل أمام البقالة التي أمام منزله، الكائن في شارع صخر، قرب منزل الرئيس السابق علي عبدالله صالح، بعد صلاة الجمعة، جاء طقم مسلح تابع لمليشيا الحوثي وعليه مسلحون بزي مدني، أخذوه واقتادوه إلى جهة مجهولة. وبعد أيام من إخفائه، تحديداً في يوم الثلاثاء 4 أيلول/سبتمبر 2018 أبلغوا أسرته أنه توفي، زاعمين أنه انتحر في السجن، وأن جثته في مستشفى زايد. تم عرض جثة الضحية على الطبيب الشرعي، بناءً على طلب وكيل النيابة المناوبة برقم (568) وتاريخ 12 أيلول/سبتمبر 2018 وتكليف إدارة الطب الشرعي بمكتب النائب العام برقم (491) وتاريخ 18 أيلول/سبتمبر/2018. أثبت التقرير الطبي الصادر عن الطبيب الشرعي بمكتب النائب العام وجود كدمات وسحجات متعددة في جسم الضحية، ناتجة عن الإصابة بأداة صلبة، أو رضة، وتعرضه للإصابة نتيجة صعق بتيار كهربائي، كما تبين تعرضه للإصابة بأداة صلبة في الرأس، مما نتج عنها حدوث نزيف دموي دماغي، كان سبباً في وفاته.



3. الضحية: يحيى حسين معضيب.

العمر: 50 سنة.

الحالة الاجتماعية: متزوج.

المهنة: مزارع.

المنطقة: محافظة حجة.

في يوم 9 شباط/فبراير 2018 جاءت حملة مسلحة تابعة لمليشيا الحوثي إلى منطقة مستبأ بمحافظة حجة، بينما كان يحيى حسين معضيب خارجاً من بيته لرعي الأغنام، تم استدعاؤه، وعند اقترابه من الطقم التابع لمليشيا الحوثي تم إطلاق رصاصة أصابت كتفه، وتم سحبه ونقله على الطقم إلى جهة مجهولة. وفي يوم 11 آذار/مارس 2018 أبلغوا أسرته أنه توفي، وعند مشاهدة جثته وجدوا عليها آثار تعذيب، حروقاً وكدمات في كامل جسمه.

4. الضحية: مسعود يحيى مسعود البكيلي.

العمر: 33 سنة.

الحالة الاجتماعية: متزوج.

المهنة: عامل.

العنوان: محافظة حجة.

في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2017 تم اختطاف مسعود يحيى مسعود البكيلي من منزله في منطقة بكيل الميري بمحافظة حجة، من قبل مشرف جماعة الحوثي في المنطقة، المدعو كاتب باطل وتم اقتياده إلى مكان مجهول، وبعد البحث عنه من قبل والده، عبر وساطة أخبروه أنه في سجن الأمن السياسي بمحافظة حجة، وسمح لوالده بزيارته لمدة ربع ساعة، ومن بعدها لم يُسمح له برؤية ولده إلا بعد أن أبلغوه أنه في ثلاجة الموتى بمستشفى حجة، بعد عام من تاريخ اختطافه. وبحسب شهادات من كان معتقلاً مع مسعود، فإنه تعرض للتعذيب حتى كُسرت يداه، وأنهم كانوا يسمعون صراخه أثناء التعذيب، ورأوه وهو مغمى عليه، قبل أن يفارق الحياة.



5. الضحية: عبدالغني عايض جهلان الدعاني.

العمر: 40 سنة.

الحالة الاجتماعية: متزوج.

المهنة: جندي.

المنطقة: محافظة عمران.

في يوم 30 تموز/يوليو 2017 قامت عناصر تابعة لمليشيا الحوثي باعتقال عبد الغني عايض جهلان الدّعاني، في قرية دعان بمحافظة عمران، بتهمة وجود شكوى ضده من ابن عمه إبراهيم جهلان، الذي هو أحد أعضاء ما يسمى باللجنة الثورية التابعة لجماعة الحوثي في مديرية جبل يزيد وضابط في الحرس الجمهوري، التابع للرئيس السابق علي عبدالله صالح. وأن سبب الشكوى خلاف بين الضحية وابن عمه على أرض زراعية، وقد تم إخفاء عبدالغني في أحد السجون السرية التابعة لجماعة الحوثي في مدينة عمران. وفي يوم 14 تشرين الأول/أكتوبر 2017 تم إيصال الضحية إلى المستشفى العسكري بمدينة عمران وهو جثة هامدة وعلى جسمه آثار تعذيب واضحة. وفي يوم 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 تم إبلاغ أسرة عبد الغني عايض من قبل رئيس اللجنة الثورية بمديرية جبل يزيد للحضور لاستلام الجثة.

6. الضحية: حسين علي العصيمي.

العمر: 55 سنة.

الحالة الاجتماعية: متزوج.

المهنة: ضابط.

المنطقة: محافظة الجوف.

حسين علي العصيمي قائد اللواء 161 مشاة، تابع للجيش الوطني للحكومة الشرعية، تحرك في صباح يوم الخميس 19 آذار/مارس 2020، متجهاً إلى جبهة السلييلة، بمنطقة خب والشعف في محافظة الجوف، وأثناء وصوله إلى جبهة السلييلة تعرض هو ومرافقوه لكمين من قبل مليشيا الحوثي وتعرض طقمه لإطلاق نار مباشر، قُتل على إثره 4 من مرافقيه، وجرح العصيمي في رجله وتمت محاصرته بثلاث عربات تابعة لمليشيا الحوثي، ثم أسره و 4 آخرين من مرافقيه. وفي 23 أيار/مايو 2020 تمت صفقة تبادل أسرى بين الجيش الوطني التابع للحكومة الشرعية وبين جماعة الحوثي وكان اسم العصيمي من ضمن صفقة التبادل، على أساس أنه جريح، ولكن جماعة الحوثي سلموا الضحية جثة هامدة، وعند عرض الجثة على الطبيب الشرعي وجد على جسمه آثار تعذيب وأنه قتل تحت التعذيب.



7. الضحية: مجلي عبد الله حسين فرحان.

العمر: 53 سنة.

الحالة الاجتماعية: متزوج.

المهنة: مدير دائرة التعليم بمحافظة صعدة -

المنطقة: محافظة صعدة.

في الساعة الخامسة عصراً من يوم الأحد 4 تشرين الأول/أكتوبر 2015 داهمت مجموعة مسلحة منزل مجلي عبدالله حسين فرحان، بقيادة المدعو حيدر صبر وآخرين من بيت الصيلمي، على متن سيارة (فيتارا) وعند وصولهم إلى باب منزل مجلي، طرقتوا الباب، خرج إليهم، فأخبروه أنه مطلوب وعليه أن يجابو المدعو ابو عامر المشرف الأمني لجماعة الحوثي في مدينة صعدة، فحاول الاستئذان منهم لتغيير ملابسه إلا أنهم رفضوا وأخذوه معهم، وتم اقتياده إلى جهة مجهولة. بحسب ما أكده معتقلون مفرج عنهم أن مجلي تعرض للتعذيب، حيث التقوا به في سجن الأمن القومي بصنعاء، وأوضحوا أنه تعرض للتعذيب في السجن إلا أن التعذيب الأشد وقع عليه عندما كان في سجون صعدة. وظل مخفياً حتى تاريخ 4 أيار/مايو 2017، عند الاتصال بأسرته، من قبل مشرف جماعة الحوثي في الأمن القومي بصنعاء، المدعو أبو طه عبد الرب جرفان، الذي أبلغهم بأن مجلي قد توفي نتيجة تعرضه لجلطة، وأن جثته في ثلاجة مستشفى الشرطة بصنعاء، استلمت أسرته جثته وتوجهت بها إلى صعدة، حيث دفن فيها.

8. الضحية: صادق قائد فرحان علي الحيدري.

العمر: 43 سنة.

الحالة الاجتماعية: متزوج.

المهنة: مدرس.

المنطقة: محافظة تعز.

في الساعة الثامنة والنصف مساء يوم الاثنين 11 تموز/يوليو 2016 جاء طقمان عليهما عناصر مسلحة، تابعة لجماعة الحوثي، بقيادة شخص يدعى أبو رعد، إلى منزل صادق قائد فرحان علي الحيدري، بمنطقة صالة بمدينة تعز، وأخذوه بالقوة من أمام أطفاله وزوجته وقاموا باقتياده إلى جهة مجهولة. عرفت أسرته فيما بعد أنها مدارس الأمجاد في منطقة صالة بمدينة تعز، ظل



فيها مدة ثلاثة أيام، ثم نقلوه إلى سجن مدينة الصالح في منطقة الحوبان بمحافظة تعز، واستمر فيه فترة، ثم نقلوه إلى أحد السجون السرية في محافظة ذمار. وعرفت أسرته بنقله عند اتصاله بهم وإخبارهم أنه في سجن بدمار، لا يعرف أين مكانه بالتحديد، حيث كان يتصل بهم من أحد الهواتف، ثم أخذ منه، وأخبرهم صاحب الهاتف بأنهم إذا يريدوا أن يعطوه مصروفاً أو أي شيء عليهم أن يضعوها في بقالة، جنب الكرّيمي، جوار مستشفى طيبة في ذمار، ورفضوا السماح لأي شخص من أسرته بزيارته، أمّ صادق توفيت بعد عام من اختطافه، حينما كانت تنتظر السماح لها بزيارته أو حتى سماع صوته. بعض المعتقلين الذين أفرج عنهم وكانوا مع صادق في السجن بمحافظة ذمار، في شهاداتهم أكدوا لشقيق صادق أنه في أحد الأيام تم إخراج زنازين السجن وضربوه ضرباً مبرحاً وأعادوه إلى السجن سحبا، إلى درجة أنه لم يستطع أن ينام لا على ظهره ولا على بطنه من شدة التعذيب الذي تعرض له. وفي 29 نيسان/أبريل 2018 تم نقله إلى مستشفى ذمار العام وهو في حالة غيبوبة دماغية وارتفاع في ضغط الدم، حيث تم عمل أشعة مقطعية له في المستشفى ووجدوا أن لديه نزيفا في الدماغ، وبقي بالمستشفى في العناية المركزة، إلا أنه توفي يوم 8 أيار/مايو 2018، وفقاً لتقرير مستشفى ذمار العام رقم (397) وتاريخ 12 أيار/مايو 2018.

9. الضحية: بندر أحمد عيضة شتان.

العمر: 38 سنة.

الحالة الاجتماعية: متزوج.

المهنة: عامل.

العنوان: محافظة صعدة.

عند الساعة السابعة مساء يوم السبت، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2017 جاءت عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثيين على متن طقم إلى قرية نعمان بمنطقة الحشوة في محافظة صعدة، حيث اقتحمت مسجد القرية وحاولوا اعتقال إمام المسجد إلا أن المصلين في المسجد منعواهم من اعتقاله، فباشر المسلحون بإطلاق النار على المصلين فخرج إليهم بندر أحمد عيضة ووالده وشخص آخر، ثم قاموا باعتقالهم واقتيادهم إلى مكان مجهول وإخفاءهم، وفي اليوم الثاني وجد بندر جثة هامدة وهو مكبل بالسلاسل في مستشفى السلام بصعدة.



10. الضحية: أحمد صالح حسين الوهاشي.

العمر: 34 سنة.

الحالة الاجتماعية: متزوج.

المهنة: ميكانيكي سيارات.

العنوان: محافظة البيضاء.

في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2017 اختطفت عناصر تابعة لمليشيا الحوثي أحمد صالح حسين الوهاشي من بيته في قرية مذوقين بمحافظة البيضاء، وتم اقتياده إلى مكان مجهول وتم إخفاؤه قسراً. وظلت أسرته تبحث عنه، فلم يجدوا له أثراً، وبعد فترة قامت مليشيا الحوثي بالتواصل مع أقارب أحمد وأخبروهم أنه شنق نفسه في السجن، في حين أكدت شهادات سجناء تم الإفراج عنهم أنهم كانوا يسمعون أصوات تعذيب طول الليل في سجن هبرة، بأمانة العاصمة صنعاء، في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2017، ثم شاهدوا سيارة إسعاف وهي تغادر السجن وعليها جثة أحمد، وذكر أحد الشهود أنه عند غسل جثة أحمد شاهد عليها آثار تعذيب في الظهر. وكانت أسرته قد استلمت الجثة بعد عشرين يوماً من وفاته، بعد دفع مبالغ مالية، وطالبت بعرض الجثة على الطبيب الشرعي إلا أن مليشيا الحوثي لم تسمح لهم بذلك.

11. الضحية: وليد علي قاسم الإبي.

العمر: 26 سنة.

الحالة الاجتماعية: متزوج.

العنوان: أمانة العاصمة صنعاء.

عند حوالي الساعة الثامنة مساءً، في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 كان وليد علي قاسم الإبي عائداً هو وزوجته إلى منزله، فقد كان حديث الزواج بها، وعند وصوله إلى باب منزله قامت عناصر مسلحة تابعة لمليشيا الحوثي باقتياله واقتياده إلى سجن البحث الجنائي بأمانة العاصمة صنعاء، وبعد ثلاثة أيام وتحديداً في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 تم إبلاغ أسرته بأن ولداهم انتحروا داخل سجن البحث الجنائي، وأنه أطلق عيارا ناريا على رأسه من مسدس يملكه عسكري الحبس، وأن جثته في ثلاجة مستشفى الكويت. وتم إبلاغ النيابة في حينه، وطلب والد وليد عرض جثة ابنه على الطبيب الشرعي وتشريح الجثة لمعرفة سبب الوفاة، وتم عرض الجثة على الطبيب الشرعي والذي أثبت في تقريره رقم (888) بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2016، المكون من سبع صفحات،



أثبت فيه وجود آثار تعذيب وحشية في جميع أنحاء جسم وليد، من رأسه إلى أخمص قدميه. وأكد تقرير الطبيب الشرعي تعرض وليد إلى عنف خارجي شديد قبل حدوث الوفاة، وأن الآثار الموجودة في الطرفين السفليين عبارة عن كدمات وسحجات تنشأ من الإصابات بجسم أو أجسام صلبة وراضة، بسبب جلد القدمين والساقين والفخذين والإليتين أثناء تعليق الجسم باستخدام أداة صلبة أو نحو ذلك من ضروب المعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، وأن الإصابات الرضية التي في جسم الضحية تعد من أنواع الإصابات التي قد تنشأ عن التعذيب البدني بصفة عامة، كما تضمّن التقرير الطبي الكثير من التفاصيل.

12. الضحية: سرحان صالح يسلم بو شمل.

العمر: 32 سنة.

الحالة الاجتماعية: عازب.

المنطقة: محافظة شبوة.

في يوم الأربعاء 3 تشرين الأول/أكتوبر 2018 جاءت عناصر من النخبة الشبوانية المدعومة من دولة الإمارات وأخذوا سرحان صالح يسلم بو شمل من منزله في منطقة ميفعة بمحافظة شبوة، بعد حدوث شجار بينه وأحد جيرانه، الذي أبلغ عنه، وتم إطلاق سراح سرحان من قبل النخبة الشبوانية، ثم عادت عناصر النخبة مرة ثانية مساء نفس اليوم وأعدت اعتقاله، دون أي تهمة، وتم تعذيبه في السجن التابع لما يسمى بقوات النخبة الشبوانية حتى فارق الحياة مساء الأحد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2018، ومنعت قوات النخبة أسرته من مشاهدة جثته، حيث تم غسل الجثة وتكفينها، ثم سمح لأولاده فقط برؤية جثته، بعد ضغط من قبل المواطنين. وتمت الصلاة عليه من قبل أهله وأبناء منطقته، تحت الحراسة المشددة، من قبل عناصر تابعة لقوات النخبة الشبوانية.



13. الضحية: حسين مروان العيدروس.

العمر: 20 سنة.

الحالة الاجتماعية: عازب.

المهنة: طالب.

المنطقة: محافظة عدن.

خرج حسين مروان العيدروس في مظاهرة، ضمن مجموعة من الشباب الذين خرجوا للمطالبة بخدمة الكهرباء، مع عدد من المواطنين في مدينة إنماء السكنية بمحافظة عدن. وتم اعتقال حسين مع 12 شاباً، من قبل عناصر تابعة لمليشيا المجلس الانتقالي المدعوم من دولة الإمارات، وتم إيداعهم سجن البحث الجنائي بمدينة عدن وسجون أخرى تابعة للمجلس الانتقالي. حسين بقي مغيباً عن أهله 12 يوماً، وبعدها علموا أنه في سجن البحث الجنائي عندما سمحوا له بالاتصال بأسرته ليطمئنهم، وبعد اتصاله لأسرته بيوم واحد تفاجأ أهله باتصال يطلب منهم الحضور لاستلام جثته. وعند استلام الجثة لاحظوا عليه آثار تعذيب في أنحاء متفرقة من جسمه ومن ضمنها آثار ضرب بالآلات حادة وصعق بالكهرباء على وجهه وبقيّة جسمه. كما أوضحت أسرته أن ابنها القليل أخبرهم عند اتصاله الهاتفي أن 5 من عناصر التحقيق في إدارة البحث الجنائي مارسوا ضده شتى أنواع التعذيب، ضرب مبرح بأسلاك كهربائية ودعس ببيادات، و يُعتقد أن التعذيب كان أشد عقب ذلك الاتصال، حتى فارق الحياة، وذلك في 13 حزيران/يونيو 2020.

14. الضحية: عمار سلطان ياسر.

العمر: 24 سنة.

الحالة الاجتماعية: عازب.

المهنة: عامل.

المنطقة: محافظة عدن.

في منتصف شهر أيار/مايو 2019 اعتقل عمار سلطان ياسر من قبل أفراد من اللواء 20 التابع لقوات الحزام الأمني في حيّ البادري بمنطقة كريتر بمحافظة عدن، الذي يعمل تحت إمرة المجلس الانتقالي المدعوم من دولة الإمارات، بتهمة سرقة سيارات، وتعرض خلال فترة اعتقاله لأنواع من التعذيب. وفي يوم الجمعة 31 أيار/مايو 2019 تم إبلاغ أسرة عمار أن ابنها توفي، وأخبرهم قائد اللواء 20 العقيد إمام النوبي أن عمار انتحر.



15. الضحية: محمد صالح فضل النوم.

العمر: 35 سنة.

الحالة الاجتماعية: متزوج.

المهنة: موظف في مؤسسة الكهرباء.

المنطقة: محافظة عدن.

بتاريخ 13 تموز/ يوليو 2016 قامت قوات أمنية تشرف عليها دولة الإمارات باعتقال مواطنين، من بينهم محمد صالح فضل النوم، الذي تم اعتقاله من أمام منزله بمنطقة المنصورة في محافظة عدن، وظل محمد مخفياً قسرياً ولا تعلم أسرته مكان اعتقاله، من يوم اعتقاله وحتى 6 حزيران/يونيو 2018. أسرة محمد فوجئت بنشر صور له ميتاً، بعد نحو عامين من اعتقاله وإخفائه قسرياً، من قبل تلك القوات الأمنية، فقد أفادت أسرته أنها فوجئت بنشر صور ابنها ميتاً وعليها آثار تعذيب، من قبل مجهول.

16. الضحية: محمد مهدي يسلم.

العمر: 23 سنة.

المهنة: عامل.

المنطقة: محافظة لحج.

مدينة عدن شهدت في العاشر من شهر آب/أغسطس 2019 أعمال عنف وتصفيات واسعة قامت بها عناصر تابعة للمجلس الانتقالي ضد المناوئين لها من أنصار الحكومة الشرعية، بعد سيطرة مليشيا المجلس الانتقالي على محافظة عدن. محمد مهدي يسلم تم اعتقاله في تلك الأحداث وإيداعه في سجن تابع لقوات الحزام الأمني المدعوم من دولة الإمارات، وتعرض لتعذيب داخل السجن. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019 توفي محمد في أحد السجون التابعة للواء الخامس، الذي يقوده صالح السيد، وتم إرسال جثته إلى مستشفى ابن خلدون في محافظة لحج، وظلت هناك لمدة 12 يوماً، قبل أن يتم إبلاغ أسرته بوفاته.

ثانياً:

قتلى داخل السجون بسبب الإهمال الطبي المتعمد

منظمة رايتس رادار سجلت شهادات حية لمعتقلين حالفهم الحظ بالنجاة من الموت بسبب الإهمال الطبي المتعمد الذي تعرضوا له أثناء إصابتهم ببعض الأمراض داخل السجون، وكذا توثيق شهادات أهالي معتقلين لقوا حتفهم في السجون والمعتقلات نتيجة الإهمال الطبي المتعمد.

وذكروا أوضاعاً بائسة ومؤلمة للمعتقلين داخل تلك السجون، لم يراع فيها القائمون والمسؤولون على السجون أدنى حق من حقوق الإنسان، حيث أكدت تلك الشهادات أن الإهمال الطبي يستخدم بشكل مدروس، كوسيلة متبعة للتخلص من المعارضين المدنيين عن طريق القتل البطيء.

واقع مؤلم داخل السجون والمعتقلات في اليمن، يشهد بأن الرعاية الصحية للمعتقلين تكاد تكون شبه منعدمة، وهو ما جعل انعدام الرعاية الصحية سبباً لارتفاع حالات وفاة المعتقلين.

مظاهر الإهمال الطبي في السجون والمعتقلات::

- قلة العيادات والمراكز الصحية في تلك السجون.
- مع قلتها فهي تفتقر إلى التجهيزات الطبية اللازمة.
- غياب البيئة النظيفة والكادر الطبي المؤهل من أطباء مختصين وممرضين.
- ندرة الأجهزة والمعدات الطبية.
- شحة الأدوية والعلاجات.
- كما أن السجون تفتقد إلى وسائل اكتشاف المرض وتشخيصه من معامل تحليل وأقسام للأشعة وغيرها.

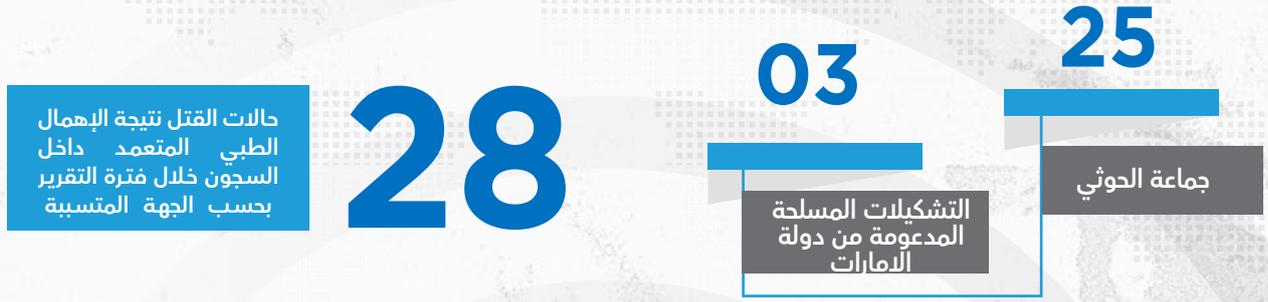
تصنيف الأمراض التي يعاني منها المعتقلين في السجون والمعتقلات:

أوضحت التقارير الطبية والإفادات التي أدلى بها معتقلون بعد الإفراج عنهم وكذا شهادات أهالي وذوي المعتقلين أن الأمراض التي يعاني منها المعتقلون والمعتقلات داخل السجون والتي أصيبوا بها أثناء الاعتقال، نتيجة الإهمال الطبي المتعمد والتعذيب الوحشي الذي تعرضوا له في تلك السجون، منها:

- أمراض القلب.
- أمراض العظام.
- أمراض الجهاز التنفسي.
- أمراض جلدية.
- أمراض الجهاز العصبي.
- أمراض الجهاز البولي.
- أمراض العيون والأسنان.
- سوء الهضم والتسمم الغذائي.
- أمراض السكري.

يعيش المعتقلون في السجون أوضاعاً مأساوية من الناحية الصحية، فهم يتعرضون إلى أساليب ممنهجة تستهدف إضعاف أجسام الكثيرين منهم، تتمثل في حرمانهم من الرعاية الطبية اللازمة، وهو أسلوب من أساليب القهر والإذلال والتعذيب التي يمارسها القائمون على تلك السجون والمعتقلات التابعة لمختلف أطراف الصراع في اليمن. رايتس رادار وثقت عبر فريق الرصد لديها، خلال الفترة المحددة التي شملها هذا التقرير 28 حالة قتل نتيجة الإهمال الطبي المتعمد داخل السجون والمعتقلات المختلفة، التابعة لأطراف الصراع في اليمن. بحسب جهات الانتهاكات: جاءت مليشيا الحوثي في المرتبة الأولى، بواقع 25 حالة قتل بالإهمال الطبي المتعمد، تلتها التشكيلات المسلحة المدعومة من دولة الإمارات، وهي تشكيلات مسلحة تتبع المجلس الانتقالي، بعدد 3 حالات قتل بالإهمال الطبي المتعمد.

الشكل رقم (4)



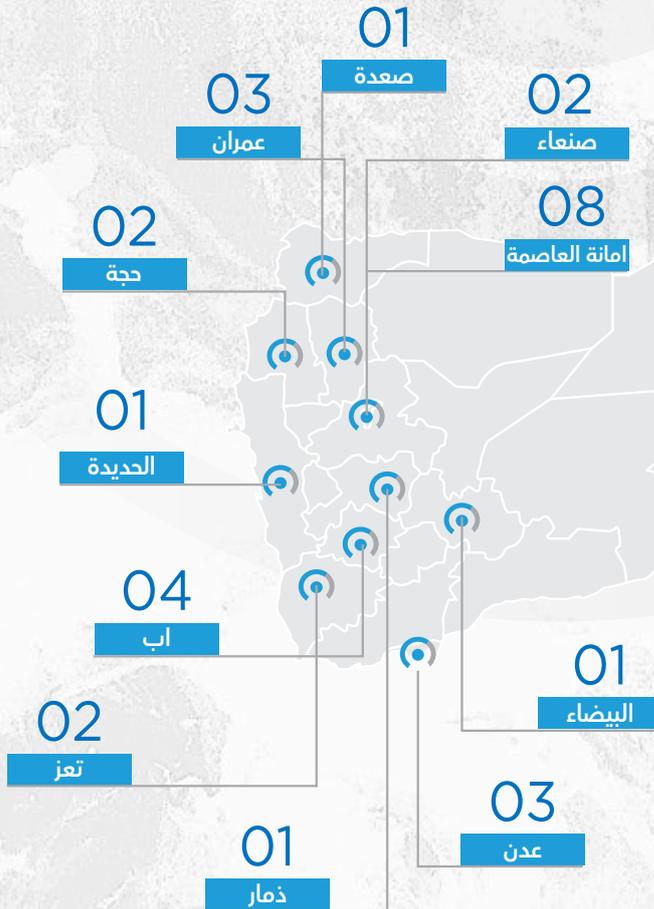
من حيث النطاق الجغرافي: السجون والمعتقلات الواقعة في المحافظات التي تسيطر عليها جماعة الحوثي، وقع فيها أكبر عدد ممن قتل داخل السجون والمعتقلات بسبب الإهمال الطبي المتعمد الذي مورس من قبل السجانين، وهو نوع من أنواع التعذيب.

احتلت أمانة العاصمة المركز الأول من حيث عدد حالات القتل نتيجة الإهمال الطبي المتعمد، فقد وقع فيها 8 حالات. تليها محافظة إب بعدد 4 حالات قتل نتيجة الإهمال الطبي المتعمد.

وفي المرتبة الثالثة محافظة عمران، حيث وقع فيها 3 حالات قتل نتيجة الإهمال الطبي المتعمد.

وتساوت معها محافظة عدن، بعدد ضحايا قتل المعتقلين نتيجة الإهمال الطبي المتعمد، حيث وقع فيها 3 حالات، وهي المحافظة الوحيدة الواقعة ضمن سيطرة التشكيلات المسلحة المدعومة من دولة الإمارات، ويقتل في سجونها معتقلون بسبب الإهمال الطبي المتعمد.

أما بقية المحافظات التي قتل في سجونها معتقلون نتيجة الإهمال الطبي المتعمد، فجميعها تقع ضمن سيطرة جماعة الحوثي، كما هو موضح في الشكل رقم (5).



الشكل رقم (5)

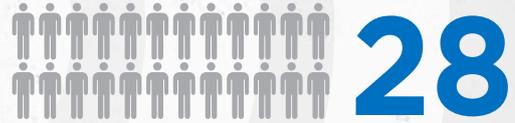
حالات القتل نتيجة الإهمال الطبي المتعمد داخل السجون خلال فترة التقرير

القتلى حسب النوع الاجتماعي: القتلى نتيجة الإهمال الطبي المتعمد في السجون والمعتقلات خلال فترة التقرير، المحددة من أيلول/سبتمبر 2014 إلى نهاية العام 2020، جميعهم من الذكور، ولا يوجد بينهم نساء أو أطفال. نتيجة تحليل بيانات أعمار المعتقلين الذين قتلوا نتيجة الإهمال الطبي المتعمد داخل السجون، كما في الشكل رقم (6) توضح أن المعتقلين الواقع أعمارهم ما بين 20 عاما و 35 عاما كانوا هم العدد الأكبر 13 ضحية، يليهم من تتراوح أعمارهم ما بين 36 عاما و 51 عاما، وعددهم 11 ضحية، و أخيرا من تقع أعمارهم ما بين 52 عاما و 67 عاما، وعددهم 4 ضحايا. وهذه الأرقام توضح أن من قتل نتيجة الإهمال الطبي المتعمد، معظمهم تقع أعمارهم ما بين 20 عاما و 51 عاما، وهم من فئة الشباب، الأكثر جلدا ومقاومة لصلف وتعنت السجان، الأمر الذي جعلهم أكثر عرضة لوسائل التعذيب، الذي يؤدي إلى الإصابة بكثير من الأمراض، ويستخدم السجان إهمال علاج الأمراض التي يصاب بها المعتقلون كنوع من أنواع العقاب، بالإضافة إلى منع الأدوية عنهم، التي يوفرها أقاربهم.

الشكل رقم (6)

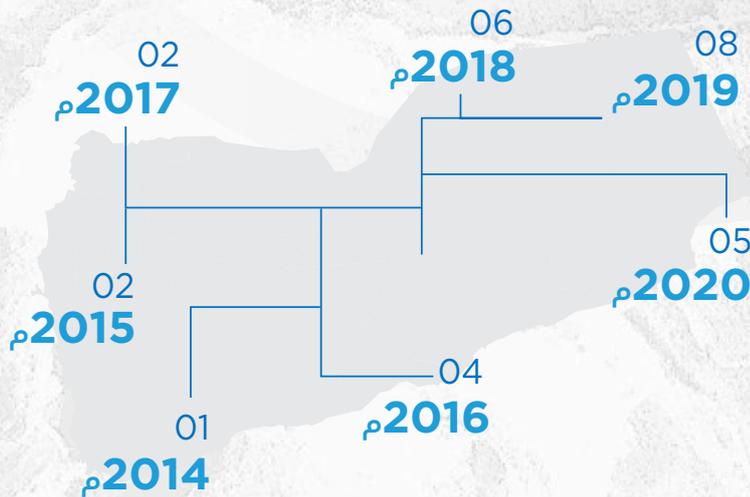
العدد	الفئة العمرية
13	من 20 عام والى 35 عام
11	من 36 عام والى 51 عام
4	من 52 عام والى 67 عام

حالات القتل نتيجة الإهمال الطبي المتعمد داخل السجون خلال فترة التقرير حسب الفئة العمرية



من حيث سنة وفاة المعتقلين نتيجة الإهمال الطبي المتعمد داخل السجون: لقد كان عام 2019 في المرتبة الأولى، حيث قتل فيه 8 معتقلون نتيجة الإهمال الطبي المتعمد، يليه عام 2018، حيث قتل فيه 6 ضحايا نتيجة الإهمال الطبي المتعمد داخل السجون والمعتقلات، ويأتي عام 2020 في المرتبة الثالثة، حيث قتل فيه 5 ضحايا، وبقية قتلى المعتقلين قتلوا في الأعوام (2016، 2017، 2015، 2014) بواقع (4، 2، 2، 1)، حسب الترتيب، كما هو موضح في الشكل رقم (7).

الشكل رقم (7)



حالات القتل نتيجة الإهمال الطبي المتعمد داخل السجون خلال فترة التقرير بحسب السنة

وقائع وحالات..

قتلى داخل السجون بسبب
الإهمال الطبي المتعمد





1. الضحية: خالد محمد الحيث.

العمر: 43 سنة.

الحالة الاجتماعية: متزوج.

العمل: موظف بوزارة الثقافة.

المنطقة: أمانة العاصمة صنعاء.

خالد محمد الحيث تم اختطافه من منطقة حزيز بأمانة العاصمة صنعاء، في 26 شباط/فبراير 2016، من قبل مليشيا الحوثي، وتم اقتياده إلى جهة مجهولة. بعد فترة من اختطاف خالد تم نقله إلى سجن احتياطي هبرة، ثم إلى السجن المركزي ومنه إلى معتقل الأمن السياسي، تعرض خلال فترة الاختطاف والاعتقال لصنوف من التعذيب الوحشي المتواصل والمعاملة القاسية المستمرة في تلك السجون والمعتقلات، أدت إلى إصابته بتليف الكبد الوبائي، وبسبب الإهمال الطبي المتعمد تدهورت صحته يوماً بعد آخر، حتى وصلت إلى مرحلة خطيرة نتيجة الإهمال الطبي المتعمد من قبل القائمين على تلك السجون والمعتقلات، وأخيراً تم إسعافه إلى مستشفى أزال بأمانة العاصمة صنعاء، لتنتهي حياته بالوفاة فيها.

2. الضحية: توفيق أحمد اللحجي.

العمر: 30 سنة.

المنطقة: محافظة تعز.

في 25 شباط/فبراير 2016 تم اختطاف توفيق أحمد اللحجي من حارة المغيني بمدينة المخا التابعة لمحافظة تعز، من قبل مليشيا الحوثي واقتياده إلى جهة مجهولة. وبعد 6 أشهر من الاختطاف ظهر أنه معتقل في سجن الصالح بمنطقة الحوبان في محافظة تعز. وفي كانون الأول/ديسمبر 2016 تم نقله إلى أحد سجون محافظة إب، ثم بعد فترة نقل إلى أحد السجون والمعتقلات بأمانة العاصمة صنعاء، بعد إصابته بالفشل الكلوي، نتيجة التعذيب الشديد والإهمال الطبي المتعمد. وفي 23 كانون الأول/ديسمبر 2018 تفاجأت والدته بخبر وفاته عندما تم استدعاؤها من قبل مليشيا الحوثي لحضور دفن جثته، التي ظلت 9 أيام في ثلاجة الموتى. أسرته طالبت حينها بتسليمهم الجثة إلا أن مليشيا الحوثي رفضوا تسليمها، وقاموا بدفنها خشية أن يُفتضح أمرهم، فيما لو تم توثيق وتصوير آثار التعذيب على جسده، وإثبات حالته بتقرير طبيب شرعي.



3. الضحية: عبد الله عبد القوي سالم الحميقاني.

العمر: 38 عاماً.

الحالة الاجتماعية: متزوج.

العمل: موظف بوزارة الصحة.

المنطقة: محافظة البيضاء.

في 9 شباط/فبراير 2016 قامت عناصر تابعة لمليشيا الحوثي باعتقال عبد الله عبد القوي سالم الحميقاني، من أحد أسواق محافظة البيضاء، ثم اقتادوه إلى سجن الأمن السياسي بالمحافظة، بتهمة رفع إحدائيات لطيران التحالف. وتم إيداعه زنزانة انفرادية ضيقة، دون مراعاة لحالته الصحية، حيث إنه كان يعاني من مرض في القلب، وبعد عدة أيام من اعتقاله تعرض لتعذيب وحشي، أدى إلى تدهور صحته، وتم نقله إلى مستشفى الثورة بالمحافظة، وبعد عودته من المستشفى إلى المعتقل تدهورت صحته نتيجة عدم توفير الأدوية اللازمة وعدم توفير المناخ الصحي اللائم في حده الأدنى. ونتيجة لما تعرض له من تعذيب وإهمال طبي متعمد فارق الحياة في 2 حزيران/يونيو 2016 ولم يُسمح لأسرته باستلام الجثة وعرضها على الطبيب الشرعي لمعرفة سبب الوفاة، بل مُنعت حتى من استخراج تصريح دفن رسمي، من الجهة المختصة.



4. الضحية: أحمد محمد سويد.

المنطقة: محافظة تعز.

أحمد محمد سويد تم اعتقاله في منطقة الوازعية التابعة لمحافظة تعز، من قبل عناصر تابعة لمليشيا الحوثي، وقاموا باقتياده إلى أحد سجون جماعة الحوثي بصنعاء. وبعد سنة وسبعة أشهر من التعذيب المتواصل أصيب بحالات إغماء متكررة وهو ما جعل زملاءه المعتقلين يطالبون إدارة السجن بإسعافه وتقديم الرعاية الطبية له، ولكن دون جدوى. كما أن المعتقلين الذين كانوا معه قاموا بالاحتجاج للضغط على إدارة السجن للقيام بإسعافه، إلا أن إدارة السجن رفضت ذلك أيضاً، مما أدى إلى تدهور صحته بشكل أسوأ من السابق، فكرر زملاؤه الاحتجاجات والمطالبات بإسعافه. وبعد تلك الضغوط والمطالبات تم نقله إلى مستشفى القدس بصنعاء، إلا أن المستشفى رفض استقبال الضحية، بسبب أن حالته خطيرة، فتم نقله إلى مستشفى أزال بأمانة العاصمة صنعاء، لتنتهي حياته بالوفاة نتيجة التعذيب الشديد والإهمال الطبي المتعمد ذلك في يوم 20 نوفمبر 2017م

5. الضحية: صالح يحيى هادي رعدان.

المنطقة: محافظة عمران.

في منتصف تموز/يوليو 2016 اختُطف الضابط في اللواء 15، العقيد صالح يحيى هادي رعدان، في طريق حوث بمحافظة عمران، وتم إيداعه في السجن المركزي بالمحافظة. وبعد ستة أشهر من التعذيب والمعاملة القاسية والإهمال الطبي المتعمد ساءت حالته الصحية، وبعد التفاوض والوساطات تم إخراجه ليتلقى العلاج، بعد دفع كفالة وحبس ابنه عبد الجليل بدلاً عنه كرهينة، وبعد ثلاثة أشهر من خروجه من المعتقل وافته المنية في المستشفى، حيث عجز الأطباء عن إنقاذ حياته نتيجة ما به من إصابات بالغة جراء التعذيب الجسدي والنفسي والإهمال الطبي المتعمد، الذي لاقاه في السجن المركزي بالمحافظة.

ثالثاً:

وفاة معتقلين بعد الإفراج عنهم بفترة وجيزة:

فريق الرصد بمنظمة رايتس رادار سجل ووثق حالات وفيات لمعتقلين بعد الإفراج عنهم من السجون والمعتقلات بفترة وجيزة، حيث بيّنت التقارير الطبية والاستبيانات أنه تم أخذ المعتقلين إلى السجون والمعتقلات وهم بصحة جيدة، إلا أن سوء المعاملة والتعذيب النفسي والجسدي أدى إلى تدهور حالتهم الصحية تدريجياً، إضافة إلى الإهمال الطبي المتعمد من قبل القائمين على تلك السجون والمعتقلات والمسؤولين عليها، وحرمان المعتقلين من الرعاية الصحية ورفض عرضهم على أطباء مختصين ومنع الأدوية عنهم كنوع من العقاب التعسفي، فهذا ما أكده أهالي المعتقلين وذويهم.

المنظمة تمكنت من رصد وتوثيق 35 حالة وفاة بعد الإفراج عنهم من السجون والمعتقلات، وقد تصدرت مليشيا الحوثي المرتبة الأولى من حيث جهات الانتهاك، حيث بلغ عدد من أفرج عنهم من سجون ومعتقلات مليشيا الحوثي وتوفوا بعد الإفراج عنهم بفترة وجيزة 33 حالة وفاة من إجمالي العدد، وحالتا وفاة تسببت بها تشكيلات مسلحة مدعومة من دولة الإمارات، والشكل رقم (8) يوضح الجهات المتسببة في وفاة المعتقلين بعد الإفراج عنهم.



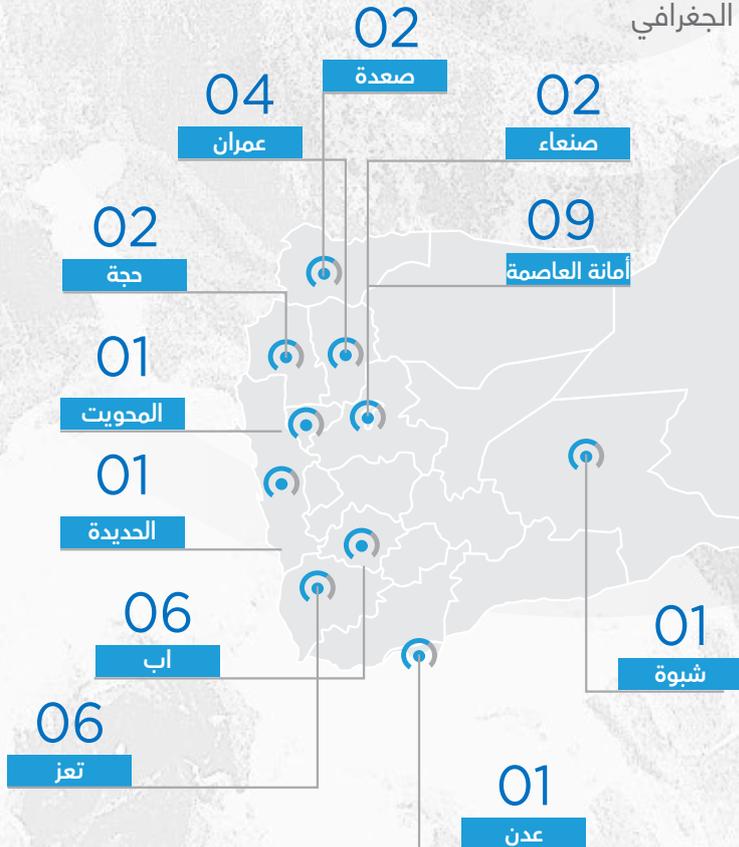
الشكل رقم (8)



أما من حيث النطاق الجغرافي لحالات وفيات المعتقلين المدنيين بعد الإفراج عنهم بفترة وجيزة فقد تصدرت أمانة العاصمة صنعاء، حيث وقع فيها 9 حالات، تلتها محافظتنا تعز وإب، حيث وقع في كل منهما 6 حالات، ثم تلتها محافظة عمران، وقعت فيها 4 حالات، ثم محافظات صنعاء وحجة وصعدة، حالتان في كل منها، ثم بقية المحافظات، كما هو مبين في الشكل رقم (9).

الشكل رقم (9)

حالات وفيات المعتقلين المدنيين بعد الإفراج عنهم خلال فترة التقرير بحسب النطاق الجغرافي



وقائع وحالات..

وفاة معتقلين بعد الإفراج
عنهم بفترة وجيزة





1. الضحية: أحمد مبارك أحمد الفلك.

العمر: 47 سنة.

الحالة الاجتماعية: متزوج.

المهنة: صاحب ورشة.

المنطقة: محافظة صعدة.

في يوم الاثنين الساعة 9 مساءً 5 كانون الثاني/يناير 2016 قامت عناصر مسلحة من مليشيا الحوثي بالتهجم على أولاد أحمد مبارك أحمد الفلك أثناء عملهم في الورشة (صندقة صغيرة)، الكائنة في مدينة صعدة، وقاموا بالاعتداء عليهم بالضرب، واستمر المعتدون يتناوبون عليهم بالضرب، حتى وصل ابوهم أحمد مبارك، فحاول إنقاذهم وقام برش المسلحين المعتدين بماء بطاريات وزيت حارق، إلا أنهم قاموا بالقبض عليه واختطافه قسرياً واقتياده إلى مكان مجهول. تعرض خلال فترة اعتقاله لأشد أنواع التعذيب، مما تسبب باستئصال كليته، ثم ساءت حالته الصحية جراء ذلك، ولم يُسمح له بالخروج لتلقي العلاج إلا بموجب ضمانته من مدير مكتب الزراعة بالمحافظة، ثم بعد ذلك حاولت أسرته إنقاذ حياته بإسعافه إلى صنعاء إلا أن محاولاتها باءت بالفشل، فتوفي في 26 حزيران/يونيو 2016. وقد ذكر أحد شهود العيان بأن الضحية تعرض للاختطاف بعد الاعتداء على أولاده بتاريخ 5 كانون الثاني/يناير 2016، وتم اقتياده إلى جهة مجهولة، ثم خرج وهو مريض مقعد وسافر به أقاربه إلى صنعاء لتلقي العلاج، لكنه توفي في 26 حزيران/يونيو 2016، وكانت آثار التعذيب واضحة على جسده.



2. الضحية: محمد حسن دماج.

العمر: 80 سنة.

المنطقة: أمانة العاصمة صنعاء.

بعد انقلاب جماعة الحوثيين (أنصار الله) على السلطة الشرعية في الدولة واستيلائها على مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية شكلت السعودية تحالفا عربيا، بطلب من الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي وشنت حملة عسكرية أسمتها (عاصفة الحزم) لإنهاء الانقلاب واستعادة الشرعية في اليمن، وعلى إثر ذلك أصدر حزب التجمع اليمني للإصلاح بيان تأييد لعمليات عاصفة الحزم العسكرية، بسببه شنت جماعة الحوثيين حملة اختطافات ضد قيادات وأعضاء الحزب، وكان من ضمن من اختطفوا عضو الهيئة العليا للحزب محمد حسن دماج. ففي يوم الأحد 5 نيسان/أبريل 2015 اقتحمت عناصر مسلحة تابعة لمليشيا الحوثيين منزل دماج في حيّ الروضة شمال العاصمة صنعاء واختطفوه مع ولده الحسن، وظل أربعة أشهر محتجزاً حتى تم الإفراج عنه في يوم الأربعاء 12 آب/أغسطس 2015، بالرغم من تجاوز عمره الثمانين عاماً لم يراع مختطفوه كبر سنه، فقد تعرض للتعذيب النفسي والجسدي. لم تتحمل زوجته خبر اعتقاله فأصيبت بانهيار وظلت تتألم وتصارع المرض لمدة أربعة أيام فقط، فقد توفيت كمداً عليه في 9 نيسان/أبريل 2015، دون أن يُسمح لزوجها بزيارتها ولو للحظات، برفقة مسلحي الجماعة، حسب أحد أقاربه. كما استخدمته مليشيا الحوثيين مع مجموعة من المعتقلين كدروع بشرية، ففي تقرير لمنظمة العفو الدولية قال نجل دماج أن والده اتصل به في 18 نيسان/أبريل 2015 وأخبره بأنه مُعتقل في مستودع للأسلحة في جبل نغم بصنعاء، الذي تُشنُّ عليه غارات جوية من قبل دول التحالف. حالة دماج الصحية تدهورت أكثر من مرة، دون أن يسمح سجنائه لأهله بزيارته أو نقله إلى أقرب مستشفى لتلقي العلاج، و لازمته تلك الأمراض بقية حياته وظل طريح الفراش الى أن مات في يوم الخميس 20 كانون الأول/ديسمبر 2018.



3. الضحية: جميل حسن أحمد العميسي.

العمر: 24 سنة.

الحالة الاجتماعية: عازب.

المهنة: طالب.

المنطقة: محافظة حجة.

في 19 أيلول/سبتمبر 2016 حاول جميل حسن أحمد العميسي العودة إلى منطقته محافظة حجة قادماً من محافظة مأرب، فتم القبض عليه بنقطة رداغ، التابعة لمليشيا الحوثي، وقاموا باقتياده إلى معتقل الأمن السياسي بمحافظة حجة. في سجن الأمن السياسي تعرض جميل للضرب والتعذيب وتهديده بالتصفية الجسدية، وقد أبلغ أهله بذلك عبر الهاتف، في 18 كانون الأول/ديسمبر 2016. بعدها تم الإفراج عنه، وتوفي بتاريخ 3 حزيران/يونيو 2017، وهو مريض من أثر التعذيب. وقد ذكر شهود عيان بأن أهل الضحية طالبوا بعد وفاته بعرضه على الطبيب الشرعي، لكن مليشيا الحوثي رفضوا ذلك وأجبروهم على دفن جثته.

4. الضحية: ياسر أحمد عيسى الناشري.

الحالة الاجتماعية: عازب.

المهنة: طالب بكلية الهندسة.

المنطقة: محافظة حجة.

في 15 كانون الأول/ديسمبر 2015، كان ياسر أحمد عيسى الناشري عائداً من محافظة حضرموت باتجاه العاصمة صنعاء، فقامت مليشيا الحوثي باعتقاله في منطقة الحناش التابعة لمحافظة صنعاء، لاشتباه تبعيته للمقاومة الشعبية. تم اقتياد ياسر إلى مكان مجهول، وظل مخفياً قسرياً عن أسرته لمدة أربعة أشهر، وبعد مشقة في البحث عنه وُجد في سجن احتياطي هيرة بأمانة العاصمة صنعاء وهو في صحة جيدة. وبعد مضي خمسة أشهر قامت أسرته بزيارته للمرة الثانية ووجدوا أنه غير قادر على الوقوف والمشي نتيجة إصابته بشلل كلي، فقام مسئولو السجن بنقله إلى مستشفى القدس وأوهموا إدارة المستشفى بإصابته بأورام سرطانية، ظل يتعالج منها في المستشفى لمدة ثلاثة



أشهر دون تحسن، مما جعل حالته الصحية تزداد سوءاً وتدهوراً يوماً بعد يوم، الأمر الذي جعل لمليشيا الحوثي يتواصلون مع أسرته طالبين منهم ضمانات تجارية مقابل الإفراج عنه. أهله لم يتمكنوا من الحصول على ضمانات تجارية، فطلبوا منهم ضمانات حضرية، وتم الإفراج عنه وتسليمه لأسرته في 14 تموز/يوليو 2016، وبدورهم قاموا بإسعافه إلى مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا بأمانة العاصمة صنعاء. وبعد شهر من دخوله المستشفى توفي، وتحديداً بتاريخ 17 آب/أغسطس 2016. وأوضحت التقارير والفحوصات الطبية أن الضحية لا يعاني من أي أورام سرطانية، كما زعمت إدارة سجن احتياطي هبرة. وأن الأورام الظاهرة على جسمه كانت ناتجة عن تلقيه عدة ضربات وصعق كهربائي في رأسه، أسفر عنها وقوع تقيحات في الدماغ أدت إلى وفاته.

5. الضحية: عادل عبد الملك محمد الحسني.

العمر: 41 سنة.

المنطقة: محافظة إب.

عند الساعة الرابعة عصراً في 2 آب/أغسطس 2016 قامت عناصر تابعة لمليشيا الحوثي باقتحام قرية الريادي، بمنطقة جبلة، في محافظة إب ومحاصرة منزل عادل عبدالملك محمد الحسني وإلقاء القبض عليه واقتياده إلى معتقل الأمن السياسي بمدينة إب. بعدها تم نقله إلى سجن آخر، غير معروف في منطقة يريم. وظل مخفياً خمسة عشر يوماً، تعرض خلالها لأنواع شتى من التعذيب القاسي، أدت إلى إصابته بعدة أمراض (القلب وفشل وظائف الكبد والسكري والضغط) وإصابات في ظهره وصدره وهو ما جعله في وضع صحي سيء وخرج ونتيجة لذلك تم الإفراج عنه. وعند وصوله إلى أهله وأسرته، حاولوا إسعافه وتم إدخاله إلى العناية المركزة في مستشفى بمدينة إب، نظراً لحالته الصحية الحرجة، إلا أنه فارق الحياة. لقد تعرض لكل ذلك، دون جرم أو ذنب، بل لمجرد اشتباه بأنه مع المقاومة.



6. الضحية: صادق عبد الله أبو عوجاء.

العمر: 53 سنة.

الحالة الاجتماعية: متزوج.

المهنة: عسكري.

المنطقة: محافظة عمران.

في 21 كانون الأول/ديسمبر 2015 تم اعتقال صادق عبد الله أبو عوجاء من قبل عناصر تابعة لمليشيا الحوثي في منطقة الحتارش، التابعة لمحافظة صنعاء، أثناء عودته من مدينة سيئون بمحافظة حضرموت، كونه جندياً في اللواء 135 مشاة، التابع للمنطقة الأولى. تم اقتياده إلى السجن المركزي بصنعاء، حيث تلقى فيه أشد أنواع التعذيب، دون مراعاة لحالته الصحية، فقد كان يعاني من أمراض مزمنة، مما تسبب بانهيار حالته الصحية، وهو ما جعل شقيقه صالح أبو عوجاء المعين وكيلاً لمحافظة عمران من قبل جماعة الحوثي بالتدخل للإفراج عنه. بعد ستة أيام من اعتقاله ونقله إلى العاصمة صنعاء، حاولت أسرته إنقاذ حياته، إلا أنه توفي متأثراً بما تعرض له من تعذيب في السجن المركزي بصنعاء.

7. الضحية: أنس علي يحيى مجلس.

العنوان: محافظة الحديدة.

في 17 كانون الثاني/يناير 2019 تم اعتقال أنس علي يحيى مجلس واقتياده إلى جهة غير معروفة، من قبل عناصر تابعة لمليشيا الحوثي، في قرية المغالسة بمنطقة بيت الفقيه التابعة لمحافظة الحديدة، تحت مبرر الاشتباه، وقد تعرض خلال أسبوعين من الاعتقال لأبشع أنواع التعذيب والتنكيل، أدت الى تدهور صحته. في 2 شباط/فبراير 2019 تم الإفراج عنه، وبعد ثلاثة أيام من الإفراج عنه توفي متأثراً بإصابات جسيمة في أجزاء متفرقة من جسمه، نتيجة التعذيب الذي تعرض له أثناء فترة الاعتقال، ولم يتم الإفراج عنه إلا بعد أن تبين لهم أنه بريء، فقدموا اعتذارهم لأسرته كونهم اشتبهوا به.



8. الضحية: محمد قائد صالح شاطر.

العمر: 34 سنة.

المهنة: فنان تشكيلي.

المنطقة: محافظة ذمار.

محمد قائد صالح شاطر تخرج من قسم التربية الفنية بكلية التربية، متصدراً دفعته في جامعة ذمار، وكانت لوحات مشروع التخرج التي رسمها بريشته تشير إلى ظهور فنان تشكيلي كبير، إلا أن ظروف المحافظة بشكل خاص واليمن بشكل عام لم تسمح له بممارسة هوايته وتخصصه. لجأ للعمل في بيع القات، ثم سافر إلى محافظة عدن، سعياً للحصول على لقمة العيش وما يكفيه ويكفي أسرته ويكفل لهم حياة كريمة. في عدن عمل لفترة وجيزة، ثم بدأت الأوضاع تضيق وتتأزم على أبناء المناطق الشمالية، حيث عمدت مليشيا الانتقالي المدعومة من الإمارات بملاحقة أبناء المناطق الشمالية في المطاعم والأسواق والأحياء السكنية لاعتقالهم وترحيلهم. الأمر الذي اضطر محمد قائد للعودة إلى محافظته، وأثناء عودته تم القبض عليه في مدخل محافظة عدن، مع عدد من المسافرين معه وتم اقتيادهم إلى أحد أقسام الشرطة الذي تسيطر عليه مليشيا الانتقالي، ومنه إلى سجن سرّي داخل مدينة عدن. ظل محمد ومن معه من المعتقلين في السجن لمدة ثلاثة أشهر، تعرض خلالها للتعذيب الوحشي وقلع جميع أظافره وتعذيبه بالصعق بالكهرباء، ثم أطلق عليه الرصاص الحيّ في بطنه، ولعدم تلقيه العلاج تعفنت أمعاؤه وأصيب بالفشل الكلوي. ولما ساءت حالته الصحية وشارف على الموت تم الإفراج عنه، وعند وصوله إلى محافظة ذمار، حاولت أسرته إسعافه إلى مستشفى ذمار العام، لكن الأطباء عجزوا عن إنقاذ حياته، وتوفي فيه.

9. الضحية: بروفييسور عدنان عبد القادر الشرجبي.

المهنة: أكاديمي في كلية الآداب بجامعة صنعاء.

المنطقة: أمانة العاصمة صنعاء

في 9 أيلول/سبتمبر 2020 تم اختطاف البروفيسور عدنان عبد القادر الشرجبي، أثناء ذهابه إلى كلية الآداب بجامعة صنعاء، من قبل عناصر تابعة لمليشيا الحوثي في أمانة العاصمة صنعاء، وقاموا باقتياده إلى جهة مجهولة، وبعد حوالي شهر من إخفائه قسرياً قاموا باقتحام منزله وتفنيشه. في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020 تم الإفراج عنه وحالته الصحية مزريّة، فحاولت أسرته إسعافه وإنقاذ حياته، إلا أنه فارق الحياة بعد أسبوعين من تاريخ الإفراج عنه، نتيجة التعذيب الجسدي والنفسي الذي تعرض له خلال فترة إخفائه قسرياً، إضافة إلى منعه من تناول الأدوية والعلاجات التي كان يستخدمها للأمراض المزمنة التي يعاني منها، فقد كان يعاني من أمراض في القلب واستسقاء في الرئة.

التوصيات:

إسهاماً من المنظمة ومشاركة منها في محاولة الحد من الانتهاكات الواقعة على المدنيين العزل، من مختلف أطراف الصراع، داخل الجمهورية اليمنية، لا سيما الانتهاكات المتعلقة بجرائم التعذيب الوحشية داخل السجون والتي أفضت إلى الموت، وجرائم القتل السلبي بالإهمال الطبي المتعمد، واستخدام ذلك عقاباً للمعتقل، من قبل القائمين على السجون والمعتقلات، نتج عنه مقتل الكثير منهم، سواء داخل المعتقل أو بعد الإفراج عنهم بفترة وجيزة.

وفي سبيل الحد من تلك الجرائم والانتهاكات فإن المنظمة تقدم مجموعة من التوصيات إلى عدة جهات، وذلك على النحو الآتي:

إلى منظمة الأمم المتحدة:

1. التحرك العاجل والسريع للضغط على أطراف النزاع في اليمن لإيقاف عمليات الاعتقالات والإخفاء القسري والتعسفي للمواطنين.
2. إلزام أطراف الصراع في اليمن بالإفراج عن المعتقلين المدنيين المعارضين المودعين داخل السجون والمعتقلات.
3. إلزام أطراف الصراع بإنشاء مراكز وعيادات صحية مؤهلة بالكادر الطبي اللازم داخل السجون والمعتقلات وتوفير الأدوات والأجهزة الطبية والأدوية، لا سيما أدوية الأمراض المزمنة المشار إليها في التقرير.
4. الاهتمام الجاد والعملي لفرض رقابة حقيقية على سجون ومعتقلات أطراف النزاع في اليمن، من أجل الحد من عدد ضحايا القتل تحت التعذيب.
5. التحقيق الجاد والشفاف في قضايا القتل تحت التعذيب وفي حالات الوفاة بعد الإفراج من السجون والمعتقلات بفترة وجيزة، وذلك إنصافاً للضحايا وضمان عدم إفلات المتسببين عن تلك الانتهاكات من العقاب.
6. فرض عقوبات تستهدف المسؤولين عن حالات التعذيب النفسي والجسدي، بما في ذلك الذين أصدروا الأوامر للقيام بتلك الانتهاكات.
7. إيفاد لجنة دولية لتقصي الحقائق للوقوف على الأوضاع الصحية للمعتقلين والمخفيين قسرياً في سجون أطراف النزاع في اليمن، في ظل تكرار وتزايد حالات وفاة المعتقلين والمخفيين قسرياً، بعد فترة وجيزة من الإفراج عنهم.

إلى أطراف النزاع في اليمن (الحكومة الشرعية، جماعة الحوثي، والتشكيلات المسلحة المدعومة من دولة الإمارات):

1. إخلاء سبيل المعتقلين والمخفيين قسرياً من السجون والمعتقلات فوراً.
2. التحقيق الشفاف والعادل في قضايا القتل تحت التعذيب وإحالة المتسببين والقائمين على التعذيب إلى القضاء، ليكونوا عبرة لغيرهم كون الضحايا يمنيين.
3. إيقاف كافة أساليب التعذيب النفسية والجسدية في السجون والمعتقلات، كون ذلك انتهاكاً للقوانين الوطنية والقانون الدولي وخرقاً للمواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي تعد الجمهورية اليمنية طرفاً فيها.

إلى المنظمات المحلية والإقليمية والدولية:

1. التفاعل مع بلاغات الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان في اليمن ورصدها وتوثيقها والعمل الجاد، بغية الحد منها.
2. التنسيق فيما بينها لتوثيق حالات الانتهاكات في اليمن والرفع بها إلى أعلى المستويات الدولية والوطنية.
3. الضغط على أطراف النزاع في اليمن بضرورة تلقي المعتقلين والمخفيين قسرياً الرعاية الطبية الكاملة فضلاً عن ضرورة إنهاء اعتقالهم غير القانوني.
4. الضغط على أطراف النزاع في اليمن بالالتزام بالقوانين الوطنية والدولية والمعاهدات والمواثيق الدولية كمرجع للتعامل مع جرائم التعذيب النفسي والجسدي داخل السجون.
5. العمل على إظهار وإشهار المتسببين في انتهاكات حقوق الإنسان، المتعلقة بجرائم التعذيب داخل السجون والمعتقلات، والمطالبة بتقديم المسؤولين عن تلك الانتهاكات إلى القضاء المحلي والدولي.

إلى المعتقلين المفرج عنهم وإلى أهالي وذوي المعتقلين الذين لقوا حتفهم بسبب التعذيب:

1. الحرص على توثيق حالات التعذيب الواقعة على زملائهم المعتقلين في السجون والمعتقلات كشهادات وإثباتها بكافة الطرق القانونية الممكنة.
2. العمل على كشف وفضح كافة الانتهاكات التي تعرض لها زملاؤهم وشاهدوا وقائعها وذلك عبر وسائل الإعلام المختلفة الوطنية والدولية وكشف أسماء القائمين والأمريين بارتكاب تلك الانتهاكات.
3. على أسر الضحايا اللجوء إلى القضاء الوطني لإنصافهم من المنتهكين لحقوق ذويهم، وفي حالة عدم إنصافهم عليهم اللجوء إلى القضاء الدولي.



اليمن: قتلى تحت التعذيب

تقرير حقوقي عن جرائم القتل تحت التعذيب

شباط/فبراير 2021

برامجنا

الرصد

تعمل منظمة رايتس رادار على مراقبة وضع حقوق الإنسان ورصد الانتهاكات التي ترتكب ضدها في العالم العربي، من خلال المراقبين والراصدین المحليين المؤهلين الذين يعملون وفقاً للمعايير الدولية واستخدام التقنيات المتطورة في هذا المجال، وكذلك من خلال التعاون مع المنظمات المحلية لحقوق الإنسان التي تعمل في نفس المجال ولديها نفس الاهتمامات الحقوقية.

التوثيق

تقوم منظمة رايتس رادار بتوثيق الانتهاكات ضد حقوق الإنسان التي ترتكب من قبل مختلف الأطراف، الفردية أو الجماعية، الأهلية أو الحكومية، في جميع الدول العربية، من خلال الشبكة الواسعة من الراصدین والمجموعة المتنوعة في الأساليب، من أجل الحصول على أدلة مادية وبراهين موثقة لانتهاكات حقوق الإنسان، لاستخدامها عند اللزوم لملاحقة الجناة قضائياً للعمل على عدم الإفلات من العقاب.

المناصرة

كجزء من مهمتها، توفر منظمة رايتس رادار المناصرة والدعم القانوني وربما فرص الدعم المادي والمعنوي لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي، وذلك حسب الإمكانيات المتاحة، من خلال التعاون مع الشركاء من المنظمات الإقليمية والدولية ذات البرامج والأهداف التكميلية المشتركة في مجال حقوق الإنسان.

التشبيك

تعمل منظمة رايتس رادار على تحقيق أهدافها وغاياتها من خلال التشبيك وعلاقات التعاون مع شبكة واسعة من منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية، لتبادل الخبرات والعمل معاً من أجل إنجاح برامجها والقيام بأعمال مشتركة للدفاع عن حقوق الإنسان من خلال الحملات الجماعية المشتركة وعلى نطاق واسع.

بناء القدرات

في إطار جهودها للدفاع عن حقوق الإنسان، تسعى منظمة رايتس رادار إلى تدريب وبناء قدرات ورفع كفاءات نشطاء حقوق الإنسان العرب المتعاونين معها في تغطية الرصد والتوثيق للانتهاكات، بالإضافة إلى النشطاء العاملين في المنظمات الأخرى التي تشترك معها في نفس الهدف المتمثل في الدفاع عن حقوق الإنسان. ويعتبر بناء القدرات جزءاً رئيسياً من برامج منظمة رايتس رادار ومهمة رئيسية لتحسين أداء العاملين في مجال حقوق الإنسان.

مجالاتنا:

تؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية التعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق النساء والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عملها وأنشطتها.

حرية التعبير

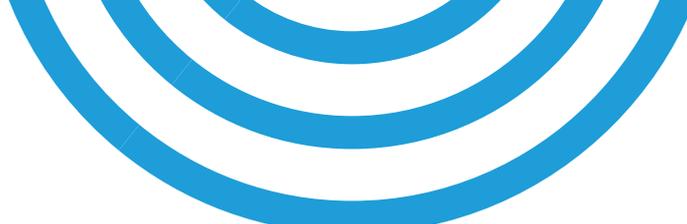
تسعى منظمة رايتس رادار إلى الدفاع عن حرية الرأي والتعبير وتعمل على تعزيز حرية الإعلام والحريات العامة، وتطوير قدرتها على لعب دور حيوي في تعزيز الديمقراطية وحماية المصالح العامة. وتطلق منظمة رايتس رادار في هذا من إيمانها بأن جوهر الديمقراطية لن يتحقق بالكامل ما لم يتم ضمان حرية الرأي والتعبير كحق أساسي. كما تؤمن المنظمة بأن الحق في حرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

حقوق المرأة

تعمل منظمة رايتس رادار على تعزيز حقوق المرأة وتمكينها في كل مواقع الحياة، لدعم دورها الحيوي عبر مشاركتها الفاعلة في بناء المجتمع. وتعتقد منظمة رايتس رادار أن المجتمع لا يمكن أن يصل إلى كامل إمكاناته ما لم تتمتع المرأة بكامل حقوقها الموازية لنفس الحقوق والفرص التي يتمتع بها الرجل، بما في ذلك المساواة في الفرص بالتعليم والرعاية الصحية وفرص العمل. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

حقوق الطفل

تناضل منظمة رايتس رادار في تعزيز الحقوق الأساسية للأطفال ومساعدتهم على التمتع بكامل حقوقهم، وفي مقدمة ذلك التعليم والرعاية الصحية والحماية. وتتطلع كذلك إلى تعزيز حقوق الأطفال بحيث يصبحوا فاعلين لصناعة المستقبل المشرق، وهذا الحلم لن يتحقق ما لم يتم دمج حقوق الأطفال في برامج التنمية الاجتماعية والسياسات العامة. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.



حقوق المعاق

تعمل منظمة رايتس رادار على تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم على أرض الواقع وتدعم اندماجهم ومشاركتهم في المجتمع. وترى المنظمة أن المساواة في الفرص، يجب أن يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل ان يتمتعوا بكافة الحقوق والفرص الأساسية المتاحة لبقية أفراد المجتمع، بما في ذلك الفرص المتساوية في التعليم والوظائف والرعاية الصحية. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

حقوق اللاجئين

تجتهد منظمة رايتس رادار على تعزيز حقوق اللاجئين ودعم كل ما من شأنه تقديم العون المادي والمعنوي لهم ليحصلوا على حقوق متكاملة بسلاسة في المجتمع الذي يستضيفهم ومنحهم الحقوق الانسانية دون تمييز. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأنه يجب أن يحصل اللاجئين على الحقوق الإنسانية الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل. وتطلق رايتس رادار في عملها هذا من إيمانها بأن الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

الحق في العدالة

تسعى منظمة رايتس رادار إلى تعزيز قيم العدالة في أوساط المجتمع، لتوفير إجراءات تقاضي عادلة للضحايا وللسجناء. وتعتقد أن الحياة لن تستقيم ولن تكون محمية ما لم تحكمها العدالة ويكون القانون والنظام حاكمين لسلوك جميع الناس في المجتمع من القمة إلى القاعدة، بحيث يصبح الحق في العدالة حقاً أساسياً للجميع، لكي يشكل سياجاً حامياً لكافة الحقوق الأساسية الأخرى مثل الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام وحقوق المرأة والطفل والمعوقين واللاجئين والتي تعتبرها رايتس رادار من الحقوق الأساسية ومن المجالات الرئيسية التي تركز عليها المنظمة في أنشطتها وبرامجها.



اليمن: قتلى تحت التعذيب

تقرير حقوقي عن جرائم القتل تحت التعذيب

شباط/فبراير 2021



E-Mail: contact@RightsRadar.org , www.RightsRadar.org
Amsterdam, The Netherlands

RightsRadar | A series of six small, white, circular icons representing social media platforms: Telegram, Google+, Twitter, Facebook, YouTube, and Instagram.

